

الإرهاب

وأزمة القانون الدولي المعاصر

للدكتور محمد مهنا

استاذ مساعد القانون الدولي بجامعة الأزهر

فرع طنطا



مقدمة

الإرهاب وتناقض النظام القانونى الدولى

لاشك أن الإرهاب قد أصبح آفة العصر الذى نعيشه وظاهرة تشغل كافة الأوساط السياسية والقانونية والاقتصادية والفكرية عموماً على المستوى المحلى والدولى وفى الصحافة والإعلام وغيرها.

وإذا اقتصرنا فى هذه الدراسة على الجوانب القانونية فقط ، فالملاحظة الأساسية التى تفرض نفسها هى أن هذه الظاهرة إنما تعبر فى حقيقة الأمر عن أزمة نظام ، وعلى وجه التحديد النظام القانونى الدولى المعاصر. فالإرهاب هو التعبير الأكثر وضوحاً ودلالة على تلك الأزمة.

ولذا فإن تعبير أو مصطلح «الأزمة» يجب أن يأخذ كل معانيه ودلالاته كضرورة حتمية للحكم على أى نظام يصل إلى حالة خرجة تصير معها النهاية محتومة كالنظام القانونى الدولى المعاصر.

فبين مراكز وأوضاع قانونية دولية غير عادلة أضحت بحكم استقرارها مع الزمن تستعصى على الحل وقد ولدها النظام القانونى الدولى التقليدى القائم على فكرة الدولة ذات السيادة كمحور للنظام القانونى الذى فقد أو أوشك على فقدان إمكاناته القانونية لتغير العصر والظروف وبين نظام قانونى دولى حديث يتجاوز فكرة الدولة إلى فكرة الشعوب أو الأمم "Droit de gens" كرسه ميثاق الأمم المتحدة الذى عجز بأدواته السياسية والقانونية سواء لفرط مثاليته وسذاجته أو لشدة مكره ودهائه، عن توليد أو إنشاء مراكز قانونية إيجابية قادرة على استيعاب أهدافه التى حددها بنفسه ، حتى وأصبح إطاراً قانونياً أمثل لانعاش قواعد النظام التقليدى ، وبالتالي تدعيم الأوضاع القانونية غير العادلة ، بل ومنشأً لمراكز سلبية أشد خطورة على الاستقرار والأمن الدولى مساهماً بذلك فى تفاقم الأزمة وزيادة حدة الصراع الدولى ، وبين هذا وذاك وفى هذا الفراغ القانونى الشاسع الذى أحدثه هذا التناقض ، كان تكاثر ونمو الظواهر الإرهابية لتفرض على العالم قانوناً جديداً.

وفى هذا التناقض تكمن اشكالية الإرهاب الحقيقية. ولقد ضاعف من تفاقم هذه الأزمة ، وازدياد خطورتها اتجاه الفقه الدولى المعاصر إلى الاندفاع بفكرة القانون الدولى للأمم أو للشعوب نحو مفهوم القانون الداخلى ، أى الميل نحو إنشاء قانون فوق الدول "Droit Supanational" ، فى الوقت الذى لا زالت تملك فيه الدولة الكلمة الأخيرة فى صنع القانون على عكس الأفراد فى النظام القانونى الداخلى.

وقد انعكس هذا التناقض الصارخ فى داخل النظام القانونى الدولى على البناء القانونى للإرهاب ذاته ، ففى الوقت الذى يبدو فيه الإرهاب كجريمة تدينها الجماعات والأفراد والشعوب والدول نجده يمثل على الجانب الآخر مرحلة من مراحل النضال السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى ، بل سمه أساسية لصيقة بالثورات العالمية الكبرى التى تشكل الأساس لفكرة الدولة المعاصرة والمدنية الحديثة كما سنرى فى سياق هذه الدراسة.

ومن هنا كان فشل كافة الدراسات والبحوث النظرية والمؤتمرات الدولية والمنظمات والمؤسسات الدولية ، فضلاً عن الدول فى الوقوف على طبيعة الإرهاب وحل طلاسمه.

ومن هنا أيضاً كان فشل القانون الدولى الوضعى وتمزق نصوصه أمام هذه الظاهرة إلى الحد الذى يعترف فيه للإرهاب بالشرعية والتجريم فى آن واحد ، وفى الوقت الذى يمكن فيه طبقاً لبعض النصوص اعتبار بعض ممارسات الدول نوع من الإرهاب ، يمكن طبقاً لنصوص أخرى اعتبارها عملاً من أعمال الدفاع الشرعى ، أو الإجراءات الانتقامية التى لازالت عند بعض الدول مشروعه خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل اللتان تمثلان نموذجاً فريداً فى هذا الصدد.

وعلى مستوى الأفراد والجماعات المنظمة ، نجد أنه فى الوقت الذى يمكن وصف بعض هذه الممارسات بالإرهاب ، فإن بعض النصوص الأخرى تعترف

بشرعية هذه الأعمال بوصفها أعمال مقاومة مسلحة ضد العدوان والغزو ، وشكلاً من أشكال النضال الوطني ضد الانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان .

منهج البحث :

وأمام هذا التناقض والغموض الذى يكتنف ظاهرة الإرهاب تبدو عملية اختيار المنهج أمراً ذو أهمية فائقة لوضع البحث فى اطره الموضوعية الحقيقية من كافة جوانبه التاريخية والفلسفية والقانونية بصفة خاصة.

ولذلك كان منهج دراسة الظواهر "La méthode phénoménologique" يبدو فى نظرنا من أنسب المناهج العلمية لتحليل مشكلة الإرهاب ، على الأقل من الناحية الواقعية أو فيما هو كائن ، ليس لأنه فقط هو المنهج المتخصص لتحليل الظواهر بصفة عامة والمعقدة منها بصفة خاصة كظاهرة الإرهاب ، ولكن باعتباره المنهج القادر على استيعاب ودراسة كل الكائنات الظاهرة بما فى ذلك مناهج البحث العلمى الأخرى التى لا مناص من استخدامها فى هذه الدراسة كالمناهج التاريخية الذى يسمح بكشف الغموض الذى يكتنف مفهوم الإرهاب خلال مراحل تكوينه عبر الزمان أو المنهج الجدلى الذى يمثل أكثر المناهج ملائمة لدراسة التناقضات كتلك التى تتسم بها فكرة الإرهاب.

وفى هذا الإطار فإن المرحلة الأولى لمنهج دراسة الظواهر تدعونا إلى تحويل النظر عن النظريات المتعلقة بالإرهاب لتوجيهها إلى الإرهاب ذاته ، أى صرف النظر بادئ ذى بدء عن الأحكام المسبقة والنظريات المعلولة والتفسيرات المختلفة والناجمة عن المؤثرات الفلسفية أو العلمية لزمان معين أو بيئة محدده ، أو على الأقل وضعها بين قوسين مؤقتاً "mise entre parenthésé" على حد تعبير أصحاب منهج دراسة الظواهر ، وتركيزها على موضوع البحث ذاته أى الإرهاب مجرداً عن كل حكم أو تفسير أو مفهوم مسبق ، أى بوصفه واقع مجرد بعيداً عن أى علم أو تفسير .

فإذا كان الإرهاب يبدو وكأننا نواجهه لأول مرة ، فالحقيقة أن جوهره واحد دائماً لا يتغير إنما الذى يتغير هو الزمان أو العالم الذى ينتمى إليه أو يظهر فيه. وبمعنى آخر فإن وجود الإرهاب فى سياق تاريخى معين أو انتماءه إلى عالم أو مدنيه محددة هو الذى يجعل منه «ظاهرة» لها مفهوم محدد ، أى أنه يجب التميز بين الإرهاب من ناحية ومفهوم الإرهاب من ناحية أخرى. ذلك هو الذى سوف يكشف عنه التطبيق العملى لهذا المنهج بمراحله المختلفة على موضوع البحث. فالخطوة الأولى يجب أن تقضى بنا إلى استبعاد كافة النظريات والمفاهيم المسبقة عن الإرهاب ، وبالتالي تحديد المعطيات الموضوعية للمشكلة محل البحث والتي بدونها يصعب صياغة هذه المشكلة أو تكيفها.

هذا التحديد الموضوعى لا يمكن أن يتم فى نظرنا إلا ببحث المعطيات التاريخية للإرهاب من ناحية (باعتبار أن التاريخ هو الإطار العام الذى تتدرج فيه ظواهر الوجود كلها بما فيها الإرهاب) ، والمعطيات القانونية من ناحية أخرى ، باعتبار أن القانون هو الإطار الخاص الذى يحكم ظواهره.

أما الخطوة التالية فتتعلق باكتشاف جوهر الإرهاب ، أو السمات التى ينفرد بها بصورة ثابتة أصلية "originale" تظل عالقة به مهما كانت المفاهيم أو التقديرات البشرية بشأنه سلباً أو إيجاباً ومهما كانت طبيعة الزمان أو المكان الذى فيه ظهر.

هذا الجوهر الـ "essence" الذى سيتم اكتشافه لابد له من معنى "sens" أى تحديد معنى الإرهاب أو وصفه وتكيفه كظاهرة. ولا يمكن أن يكون هذا التحديد أو الوصف صحيحاً قبل تحديد أو وصف العالم الذى تنتمى إليه هذه الظاهرة زماناً ومكاناً ، أو بالأحرى تقدير النظام القانونى الذى يحكم هذه الظاهرة.

وهنا يبلغ الكتاب أجله ، إذ تبدو النتيجة واضحة للعيان ، ويتبين أن القانون الدولى ذاته هو الذى يعانى من أزمة حادة ، يعد الإرهاب أحد دلائلها الأكثر تعبيراً ووضوحاً وأن هذه الأزمة ليست إلا التعبير القانونى عن أزمة أكثر شمولاً وأشد خطورة ألا وهى أزمة العالم المتمدين أو المدنية الحديثة بأكملها.

وتلك هي المعضلة التى تتضمنها هذه المرحلة من منهج دراسة الظواهر إذ كيف يمكن تحديد طبيعة الإرهاب طبقاً لجوهره وحقيقته دون التأثير بالظروف الزمانية والمكانية التى يحياها الإنسان بما يقتضيه ذلك من اختلاف فى الثقافات والبيئات والتاريخ والايديولوجيات والفلسفات والسياسات وما يترتب على ذلك من أحكام مسبقة تقرضها هذه الاختلافات.

فمنهج دراسة الظواهر يستهدف إذا كشف الغموض وإزالة اللبس والخلط الذى يكتنف ظاهرة الإرهاب للوقوف على جوهره وطبيعته الحقيقة فالأمر لا يتعلق فى هذه المرحلة بتفسير أو شرح لأسباب تلك الظاهرة ، وإنما فقط بملاحظتها ووصفها وتسجيلها كما هى وبالصورة التى تبدو عليها فى عالم الواقع ، لنصل فيما بعد إلى الكشف عن طبيعة الإرهاب ووصفه وتحديد معناه على وجه الدقة فى إطار الزمان والمكان الذى ينتمى إليه هذه المرة ولكن بعد التخلص من كافة المؤثرات الخارجية سواء كانت ثقافية أو أيديولوجية أو غيرها من أحكام مسبقة.

وعلى ذلك يمكن ترجمة هذا المنهج على مدى جزئين رئيسيين على الوجه التالى:

الجزء الأول

المعطيات الموضوعية لظاهرة الإرهاب

وتتضمن هذه المعطيات جانبين لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر وهما:

الباب الأول : المعطيات التاريخية للإرهاب وتشمل.

الفصل الأول : الإرهاب الثورى : الحركات اللادينية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتمثل هذه الحركات فى الآتى :

المبحث الأول : الرعب "Terreur" وجذور الإرهاب.

المبحث الثانى : الفوضوية "Anarchisme" والتحول إلى الإرهاب.

المبحث الثالث : العدمية "Nihilisme" والتحول إلى الإرهاب.

الفصل الثاني : الحركات المضادة للإرهاب الثورى : حركات التحرر الوطنى
فى القرن العشرين. ويقتضى ذلك دراسة :

المبحث الأول : أشكال حركات التحرر الوطنى.

المبحث الثانى : مناهج حركات التحرر الوطنى.

الباب الثانى : المعطيات القانونية للإرهاب وتتضمن :

الفصل الأول : تعريف الإرهاب بالنظر إلى آثاره.

المبحث الأول : تعريف الإرهاب فى أعمال المؤتمر الدولى لتوحيد القانون
الجنائى.

المبحث الثانى : تعريف الإرهاب فى أعمال عصبة الأمم : اتفاقية جنيف لمنع
وقمع الإرهاب ١٩٣٧.

الفصل الثانى : تعريف الإرهاب بالنظر إلى أسبابه ويتضمن :

المبحث الأول : فكرة الأسباب الأصلية للإرهاب "Les causes sous-
jacentes".

المبحث الثانى : تعريف الإرهاب فى ضوء فكرة الأسباب الأصلية للإرهاب.

خلاصة الجزء الأول

الجزء الثانى

البناء القانون للإرهاب "La structure typique du Terrorisme"

ويقوم هذا البناء بصفة أساسية على معيارين هامين نستعرضهما فى الآتى :

الباب الأول: طبيعة المنهج الإرهابى كمعيار عام أو "essence générique".

ويتكون هذا المعيار من ثلاثة محاور رئيسية هى :

الفصل الأول : الهدف النهائي لكل الإرهاب : استهداف إقامة نظام قانونى جديد.
وهنا يبدو التناقض سواء على مستوى النظام القانون الدولي أو الداخلى.

المبحث الأول : على مستوى النظام القانونى الدولي : الإرهاب شكل من أشكال الحرب.

المبحث الثانى : على مستوى النظام القانون الداخلى : الإرهاب شكل من أشكال النضال الثورى.

الفصل الثانى : الوسيلة الخاصة بالإرهاب أياً كانت صورته : تفويض النظام القانونى السارى.

ولا يمكن ذلك إلا عن طريق الإخلال بالنظام العام. ولذلك يقتضى دراسة :
المبحث الأول : فكرة النظام العام سواء على مستوى النظام القانونى الداخلى أو
الدولى.

المبحث الثانى : بيان العلاقة بين المنهج الإرهابى والنظام العام.

الفصل الثالث : علاقة السببية بين هدف الإرهاب ووسيلته : نية الإرهاب أو
تعتمد الإرهاب L'entention de Terroriser وتتضمن دراسة هذه النية مبحثين :
المبحث الأول : نية الإرهاب كمعيار يترجم العلاقة بين هدف الإرهاب
ووسيلته.

المبحث الثانى : طبيعة النظام القانونى كمعيار موضوعى للكشف عن الإرهاب.
الباب الثانى : الطابع المركب للتجريم كمعيار خاص للإرهاب أو "essence
spécifique".

الفصل الأول : التناقض فى محتوى التجريم الإرهابى.

المبحث الأول : الطابع السياسى لجريمة الإرهاب.

المبحث الثانى : الطابع الدولى لجريمة الإرهاب.

الفصل الثانى : التناقض فى شكل التجريم الإرهابى.

المبحث الأول : التجريم الدولى للعقاب : ثغرة خطيرة فى النظام القانون الدولى..

المبحث الثانى : إمكانية ملئ الثغرة القانونية فى النظام القانونى الدولى لتجريم الإرهاب؟

خلاصة الجزء الثانى

خلاصة عامة

الجزء الأول

المعطيات الموضوعية لظاهرة الإرهاب

تتلخص المرحلة الأولى لمنهج دراسة الظواهر بادئ ذي بدء ، كما سبق أن نوهنا في وضع أو تجهيز الإطار الموضوعي لمعطيات المشكلة محل المبحث ، وذلك بعرض الوقائع والنظريات والمفاهيم المصاغة بشأن المشكلة ، عرضاً تحليلياً بناءً بصورة متعمقة ، ذلك أنه تحليل لا يستند إلى عالم الافتراضات أو النظريات ، وإنما إلى عالم الحقائق ، والحق لا يمكن لأحد ادعاء خلقه ، فهو ليس نتاج العقل البشري ، إنما هو مستقل عنه وليس بمقدورنا إلا اكتشافه فقط والتعرف عليه.

وفي هذا الإطار من البحث والتحليل بين الواقع والحقيقة سوف نعالج باختصار في فصلين متتالين المعطيات التاريخية للإرهاب ، ثم المعطيات القانونية.

الباب الأول

المعطيات التاريخية للإرهاب

ليس المقصود بالطبع في تلك الدراسة تتبع تاريخ الإرهاب تفصيلاً وبصورة متكاملة ، وإنما فقط الوقوف عند اللحظات الهامة أو الأحداث التاريخية التي أخذت شكل ما أصطلح على تسميته بظاهرة الإرهاب ، لنقرأ في الماضي جذور نشأتها وتطورها ونستقى من الحاضر دلائل تكاثرها ونموها كظاهرة تهدد مستقبل الكون كله.

وباستعراض تاريخ الإرهاب يمكننا الوقوف عند حدثين هامين أو لحظتين تاريخيين من خلالهما ظهر الإرهاب في صورتين مختلفتين :

الصورة الأولى : الإرهاب الثورى :

حيث ظهر الإرهاب لأول مرة فى التاريخ ، فيما أمكن تسميته عصر الإرهاب الثورى ، أى فى صورة ثورات أيديولوجية ، أو فوضوية "Anarchistes" أو عدمية "Nihilistes".

الصورة الثانية : العنف المضاد.

حيث ظهر العنف كرد فعل على الإرهاب الثورى من خلال حركات التحرر الوطنى التى بدأت كتمرد فردى ضد ما انتهت إليه الثورات الإيديولوجية من دول حديثة عرفت كما سنرى بالحقوق والحريات الفردية للإنسان سواء داخلياً أو خارجياً فى علاقاتها الدولية بحيث لم تخلف فى النهاية إلا نصوص أو شعارات "des Textes ou des pretextes" ، على حد تعبير البرت كامي "Albert CAMUS" ، تدل على الفوضى العميقة فى عالماً ، الذى تحول إلى الفعالية المباشرة "L'efficacité immédiate" على حساب القيم العليا ، ومن ثم لم يعد العالم ينقسم إلى عدل وظلم ، وإنما إلى سادة وعبيد⁽¹⁾ ونتناول فيما يلى هاتين الصورتين من العنف على الوجه التالى :

(1) A. CAMUS, L'homme révolté" Paris, Gallimard, 1948, p. 16.

الفصل الأول

الإرهاب الثورى : «الحركات اللادينية فى القرنين الثامن عشر والتاسع

عشر»

ترجع مشكلة الإرهاب فى جذورها إلى أن هناك مجتمعات بأكملها ارادت فى لحظات حرجة من التاريخ الحديث أن تقرر مصيرها بمعزل عن السماء. فهل نجح الإنسان فى إيجاد قاعدة للسلوك بعيداً عن شرائع السماء؟ ذلك هو السؤال الجوهرى الذى تطرحه قضية الإرهاب.

ولذلك تظهر هنا دراسة الحركات الإيديولوجية اللادينية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر العلاقة الوثيقة بين ظهور الإرهاب ومحاربة الدين أو محاولة نزع القداسة أو الطابع الدينى عن العالم "Désacralisation du monde"، وهو يتضح على النحو التالى :

المبحث الأول

الرعب "Terreur" وجذور الإرهاب

يشكل الرعب "Terreur" الأصل اللغوى والاجتماعى والقانونى للإرهاب. ولقد تحمل هذا المصطلح معانى متغيره سيكولوجية واجتماعية وقانونية عبر سنوات طويلة ، يمكن إيجازها فى الآتى :

المطلب الأول : الرعب "Terreur" وسيلة مشروعة لتدعيم الثورة الفرنسية :

يعد الإرهاب "Terrorisme" مفرد جديد فى اللغة اللاتينية عموماً فقد ظهر لأول مرة فى التاريخ مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩ ، على أثر الرعب "La Terreur" الذى مارسه تلك الثورة لتثبيت نظامها الجديد.

فالرعب "Terreur" هو الأصل اللغوي والاجتماعي والقانوني للإرهاب وذلك أن علوم اللغة تبين أن الأصل اللاتيني للكلمة هو "Terror" والإضافة "isme". ويعنى الشعور العميق بالخوف أو الهلع أو الرهبة بسبب خطر داهم أو ألم حال^(١). ولقد تطور معنى الرعب من الطابع السيكولوجي كشعور عميق بالهلع فى القون الخامس عشر إلى الطابع الاجتماعى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والمتمثل فى مظاهر الانقلاب فى التوازن الاجتماعى الناتج عن الاستيلاء على بعض الأقاليم لمجرد الأثر المرعب لبعض الفئات لمجرد ذكر اسمهم أو رؤية أسلحتهم. إلا أن الطابع الاجتماعى للرعب لم يأخذ كامل معناه إلا مع الثورة الفرنسية التى تسجل لأول مرة فى التاريخ نقطة العبور من الرعب "Terreur" إلى الإرهاب "Terrorisme".

فمع الثورة الفرنسية ولأول مرة فى التاريخ العالمى يكرس الرعب لإقامة نظام جديد^(٢) حيث وضع الرعب على جدول أعمال مشرعى الثورة الفرنسية فى ٥ سبتمبر ١٧٩٣ وتم إقراره كوسيلة مشروعة للحكومة الثورية الجديدة ، واختصرت الإجراءات المبسطة للمحكمة الثورية التى سبق إنشاؤها لمحاكمة مناهضى الثورة دون استئناف أو نقض بقانون ١٠ يونيو ١٧٩٤ والذى بمقتضاه لم يعد الرعب مسلطاً على مناهضى الثورة فقط بل امتد ليشمل المعتدلين ، والمحتكرين والقساوسة والنبلاء ، والمؤمنين والتجار المشتبه فى بيعهم بأعلى من التسعيره ، والمشتبه فيهم طبقاً لقانون ١٧ سبتمبر ١٧٩٣ ، وأخيراً «كائنات من كلن» أو أى أحد "n'importe qui" ، على حد تعبير (معجم لاروس للمعارف) ، أو

(١) Voir Grand Dictionnaire Universel du XIXE siècle, Paris Larousse. T. 14 e.. p. 1667..

Académie Français, le Dictionnaire des Arts et des sciences, T. IV, Paris. 1694. p. 476 et ss.

(٢) F. BRUNOT, "Histoire de la langue Francaise des origines à 1900, colin, Paris, 1937.

حيث لم يعد أحد بمأمن على الإطلاق ، وهنا يكمن مبدأ الرعب
"Principe de la terreur" ^(١).

ذلك هو مفهوم الرعب في نظر رجال الثورة الفرنسية ، كأداة للدفاع الوطني
قادرة على تحويل الأشياء والأشخاص من النظام الدينى إلى النظام المدنى ومن ثم
تثبيت دعائم النظام الثورى الجديد ، وهو أيضاً التطبيق الفعلى لسياسة الدولة
الجديدة والقادر على تركيز الطاقات الشعبية ومن ثم فهو وسيلة مشروعة أو نظام
شرعى للحكومة الجديدة "Système légitime de gouvernement" ^(٢).

الفرع الثانى : من الرعب إلى الإرهاب أو من المشروعية إلى التجريم :

بين عشية وضحاها يتحول الرعب "Terreur" كمذهب وممارسة مشروعه
للدولة الثورية الجديدة إلى الإرهاب "Terrorisme" كجريمة تخلق حالة من
الخوف الشديد والهلع. ولم تعد التقنيات اللغوية تتضمن معنى الرعب كنظام
مشروع للحكومة ، بل عادت إلى تعريفاتها السابقة كفكرة الهلع أو الخوف الشديد أو
الصدمة.

وفى المقابل أسند المعنى السابق أى الرعب كنظام للحكومة إلى الإرهاب الأمر
الذى خلق خلطاً كبيراً فى المفاهيم بين الرعب والإرهاب ، بينما الحقيقة اختلافهما

^(١) Voir "Terreur" in Grand Larousse Encyclopédique, T. 10 ème, Paris, Larousse. Aussi, Grand Dictionnaire Universel du XIXe siècle, T. 14e, 1657 à 1659, La Grande Encyclopédia, Paris, Larousse, 1976, vol 55, pp. 11792.

وكذا قانون ١٧ سبتمبر ١٧٩٣ راجع 22 prairial an II أما عن قوانين ١٠ يونيو ١٧٩٤ والمسامة
Passé-présent, n2., 1983, numéro consacré à la terreur, éd. Ramsay, Paris, p. 7 à 10.

^(٢) راجع نظرة تحليلية لخطب زعماء الثورة الفرنسية فى ذلك الوقت أو أساتذة
الرعب من أمثال روبيسبير وسان جوست St Just تبين لنا طبيعة هذه الممارسات راجع فى ذلك
Buche et Roux, Histoire parlementaire de la Révolution Française "Paris, 1836, vol
31,32,33, et 38, Robespierre.

Aussi : L e vieux cordelier d'après les notes de Mathiez publiées par H. CALVET, Paris, colin. 1936. par C. LEFORT in passé-présent. Op.cit, p. 43. Aussi: M. Jose Gotovitch, "Quelques Réflexions historiques à propos du terrorisme", in Reflexion sur la définition et la répression du terrorisme". Collque de Bruxelles, éd. Brullant, 1973, p. 16.

تماماً رغم التشابه الظاهري ، إذ لم يرث الإرهاب من الرعب إلا جانبه كنظام
للرعب والـهلع “système, régime de la terreur” أو “system”
d’intimidation ou d’épouvante” دون جانبه المشروع كنظام شرعي
للحكومة أي “système légitime de gouvernement”^(١).

ذلك أنه في التاسع من ترميدور ، السنة الثانية 9 thermidor an II أدين
روبسيير “Robespierre” وانصاره ونظامه المشروع الخاص بالرعب ، وذلك
بتهمة جديدة ألا وهي الإرهاب “Terrorisme” وأصبح الأمر يتعلق هنا بانقلاب
قانوني عميق ، فالرعب الذي كان نظاماً مشروعاً للدفاع الوطني والنظام
الاجتماعي بالأمس أصبح منهجاً اجرامياً لفرض النظام عن طريق إثارة الخوف
والهلع. وهنا تحقق الانفصال بين الرعب والإرهاب. فما مغزى هذا الانفصال؟

وبمعنى آخر هل التجريم هنا يعد عنصراً طبيعياً داخلياً في تكوين هذه الظاهرة
الجديدة أم خارج عنها وملحق بها؟

فإن كان جوهرياً في بناءها القانوني فلم يعد مفهوماً الاستناد إلى فكرة الرعب
لتعريف الإرهاب كما درج على ذلك معظم الفقهاء والكتاب المتخصصين في هذا
الصدد ، لاختلاف البناء القانوني لكليهما.

وإن كان مستقلاً عنها بعيداً عن مكوناتها فما الفائدة من الاستناد إلى فكر الرعب
التي لا تتعدى أن تكون في هذه الحالة مجرد مفهوم سيكولوجي ليس له أي بُعد
قانوني في ذاته ، ولا يعدوا الأمر في هذه الحالة إلا مصادره على المطلوب.

ويفسر المؤرخون مغزى هذا الانفصال بين الرعب والإرهاب بفكرة التجاوز أو
التعسف “L’exès” وذلك حينما تتجاوز المؤسسات الأفكار الخاصة بشعب ما أو
بأمره كما حدث إبان الثورة الفرنسية فيكون هذا التجاوز مبرراً لحركة رجعية تعيد

(١) Académie Française Dictionnaire. L.II. p. 650 Dictionnaire Suppl. P. 775, Paris an II.
Boiste (P.C.V.) et PASTIEU (J.F), dictionnaire Universel de la langue Française. p. 434.
Paris, an IX, J. WACIORSKI. “Le Terrorisme Politique”. Paris, Pedone, 1939, p. 30.

التناغم والتناسق بين الأفكار الثورية والثورة ذاتها كمؤسسة لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ^(١).

ولكن الواقع أن فكرة التجاوز "L'excès" لا تصلح لبيان مغزى انفصال الرعب عن الإرهاب. إذ كيف يمكن محاكمة نظام كان مشروعاً بالأمس أو فضح رجل على حد تعبير "Wasiorski" كان شريفاً وبطلاً قومياً البارحة. أليس ذلك أيضاً تجاوزاً؟ فالتحكم "L'arbitraire" في الحالتين قائم. بل إن الملكيين والرجعيين استخدموا وصف الإرهاب "Terrorisme" لإرهاب الآخرين، وإنعاش المذعورين من أنصارهم^(٢).

فصليلاً أو قعقة الكلمات تكمن دائماً وراء هذا التحكم كما يرى علماء اللغة. تلك أنه، على حد تعبير "Brunot"، شكل من أشكال استغلال السذج "Crédules" عن طريق أصحاب المكر وأحياناً أخرى عن طريق السذج أيضاً^(٣). فإذا كان الرعب هو التحكم حتى النهاية فليس الإرهاب إلا تحكم رد الفعل أيضاً كما يقول "B. Constant" إذ ليس هناك أندر من أن يكون رد الفعل على التجاوز هو العدل أو القانون. فرد الفعل على التجاوز غالباً ما يكون تجاوزاً^(٤).

فما مصدر التجريم في الإرهاب إذا؟

(١) راجع في هذا المعنى François JURET, "une polémique thermidorienne sur la terreur" Passé-Présent, op. cit., p.46.

(٢) راجع F.BRUNOT, : "Histoire de la langue Française des origines à 1900", op. cit., T. IX, 2e partie, pp. 654 et 655.

(٣) المرجع السابق ص ٦٥٤.

(٤) راجع نصوص B. CONSTANT في :

"Ecrits et discours Politiques, présentation mots et commentaires par O. pozzo di Borgo pauvert, 1964., 2 Vol., T. I., pp. 27-87.

"Des Reactions politiques", pp. 93-128.

أيضاً

" Des effets de la terreur" écrit 30 mars et 29 mai 1797.

وأيضاً

إنه يكمن فى نظرنأ فى عملية معقدة من العلاقة بين الواقع والقانون بمفهومه الوضعى ، فإذا كان الواقع هو الذى برر الرعب قبل التاسع من ترميدور 9 "thermidor" وأدأنه بعد هذا التاريخ ، فإن تقدير ذلك أى تكيفه كما يرى M.L.Husson يرجع إلى الضرورات أو المقتضيات التى صاغتها القاعدة القانونية فى مثل هذه الحالة ^(١). تلك الضرورات هى التى اقتضت وجود عناصر معينه هى التى أعطت للواقع طابعة القانونى بتبرير الرعب ، بناءً على قاعدة قانونية صدرت بفعل هذه المقتضيات ، وهى أيضاً الضرورات التى اقتضت غياب أو تعدي لبعض العناصر التى بسببها كان إدانة الرعب بعد التاسع من ترميدور . فلا توجد القاعدة القانونية بمعزل عن تقرير الواقع ، ولا تقدير للواقع استقلالاً عن القاعدة القانونية ، تلك العلاقة المركبة بين الواقع والقانون هى التى تجعل الحدود بينهما غامضة ودقيقة.

وفى ظل هذا الغموض والخلط بين الواقع والقانون يضحي الوقوف على طبيعة التجريم فى الإرهاب وبالتالي تقرير ما إذا كان هذا الوصف عنصراً أساسياً فى بناء القانونى أم لا ، أمراً غاية فى الصعوبة بالنظر إلى هذا الطابع المتغير فى محتواه بين الواقع والقانون.

ومرجع ذلك كله إلى طبيعة القانون الوضعى ذاته فى عالمنا المعاصر حيث لم يعد تقرير الأشياء راجعاً إلى الحق وإنما إلى الواقع ومن هنا فقدان العالم لحقيقة العدل أو العدالة وبالتالي لفكرة القانون ذاته - إدانة الرعب فى التاسع من ترميدور ليصبح جريمة بعد ذلك اسمها الإرهاب لم يغير من واقع الأمر شيئاً ، أو بالأحرى من عدم شرعية النظام الثورى الجديد بالنسبة للنظام السابق ، إذ ظل النظام الجديد قائماً ولم يكن لينجح لولا اعتماد الإرهاب منهجاً شرعياً لتثبيت دعائمه ، فالتاسع من ترميدور لا يعدوا فى الحقيقة إلا تنويجاً للثورة لا تصفيه لها.

L. Husson, "Le fait et le droit" à propos d'un livre recente, Archives de philosophie du droit, vol. IX, p. 240.

(١)

وهكذا نرى إلى أى مدى تعقد مشكلة الإرهاب منذ جذورها الأولى ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أضافت الحركات الفوضوية "Anarchistes" والعدمية "Nihilistes" فى أوروبا بعد ذلك عناصر جديدة رادت من تقاوم المشكلة وتعقدها: الأمر الذى يقتضينا دراسة هذه الظواهر على النحو الآتى بيانه.

المبحث الثانى

الفوضوية "Anarchisme" والتحول إلى الإرهاب

تغطى الفوضوية مساحة كبيرة من الدراسات السياسية والفكرية عموماً ، ولكننا سنقتصر فى بحثنا على ما يتعلق فقط بموضوع هذه الدراسة وذلك على الوجه التالى :

المطلب الأول : مفهوم الفكر الفوضوى :

تعتبر الحركات الفوضوية من المنظمات التى ساهمت أعمالها فى تشكيل مفهوم الإرهاب وبالتالي تعد من الأحداث الهامة فى تاريخ تلك الظاهرة. وللمصطلح أصول إغريقية تعنى انعدام القيادة أو السلطة أو التوجيه، إلا أن الفوضوية لم تدخل إلى التاريخ بمعناها الأيديولوجى إلا مع القرن الثامن عشر عندما تمخضت الثورة على الكنيسة فى أوربا إلى فكرة الدولة بمفهومها الحديث المناوئ للدين والقائم أساساً على قيم الرأسمالية الصناعية. ذلك التمحض الذى أدى بتجاوزه إلى ظهور الفوضوية كرد فعل على ما أطلق عليه "M.BAKOUNINE" ، الوهم المسمى أحياناً المصلحة المشتركة أو القانون أو الإرادة أو الحرية المشتركة حيث أقام الاستبداديون والثوريون التابعون لمدرسة جان جاك روسو وروبسبير نظريتهم التدميرية واللائسانية للسيادة المطلقة أو القانون المطلق للدولة ، بينما أقامها من قبلهم الاستبداديون الملكييون بصورة أكثر منطقية على فكرة العناية الإلهية»^(١).

انطلاقاً من هذه الفرضية راح Michel BAKOUNINE ، معلم الفوضوية يصيغ نظريته فى الحرية مميزاً بين ثلاث مراحل ، يهمنأ منها المرحلة الثانية

(١) M. BAKOUNINE, "Oeuvre, T.I, Fédéralisme et Antithologisme, lettre sur, le Patriotisme, "Dieu et l'Etat", Paris, stock.

راجع أيضاً : H.ARVON, "Anarchisme" 1895, p. 295. Ency. Univ., 1985, corpus 2, p.23.

للتعلقها مباشرة بموضوع هذه الدراسة. وتتلخص هذه المرحلة كما عرفها M. BAKOUNINE^(١) بتمرد الفرد ضد أى سلطة ربانية كانت أم بشرية ، جماعية كانت أم فردية».

التمرد أولاً كما يقول BAKOUNINE ضد هذا الوهم الأعظم المسمى بالدين ، ضد الإله ، .. الإله أو بالأحرى وهم الآله الذى يعد تكريساً وسبباً لكل أنواع العبودية على الأرض..، ولن تكتمل حرية الإنسان إلا بإزالة هذا الوهم المشنوم لفكرة إله سماوى».

«ثم التمرد بالتبعية ضد ظلم الإنسان ، ضد السلطة المتمثلة فى الدولة كانت فردية أم جماعية».

ولم يكن "M.BAKOUNINE" فى الواقع أول من نظر لفكرة الفوضوية ، بل تجد هذه الفكرة جذورها عند HEGEL فيما أطلق عليه «الفكرة المطلقة» "L'ideé absolue" ، والتى أدت إلى الفلسفة الفردية "Individualisme" ، والتى تعنى فى النهاية إزالة كافة السلطات سواء الدينية ممثلة فى الكنيسة أو البشرية ممثلة فى الدولة^(٢).

ومن ثم كان كل من Max STIRNE و Josiah WARREN الممثلين الرئيسيين للفكر الفوضوى ذو الطابع الفردى "individualiste" أول من دشّن المرحلة الأولى لهذا الفكر الذى ظهر بصفة أساسية فى البلاد الانجلوسكسونية^(٣).

ثم كانت المرحلة التالية ، التى أعتبر "M. BAKOUNINE" أحد عناصرها الرئيسية أكثر نضوجاً على المستوى الاجتماعى حيث تمخضت هذه المرحلة ، كما يرى "TARIZZO" فى ثلاث صور هى : التعاونية "Mutualiste"

(١) M. BAKOUNINE, op. cit., 295 et 296.

(٢) H. ARVON, "ANARCHISME", op. cit. P.23.

(٣) D. TARIZZO, "L'anarchie", histoire des mouvements libertaires dans le monde", traduit de l'italien par M. BAUSOUX, pays segheers, 1978, pp. 20.

والاشتراكية المناوئة للسلطة Collectiviste anti-autoritaire ، والشيوعية
الحرة Communisme libérale^(١).

وهكذا من الفردية "individualisme" إلى الشيوعية "communisme"
تطورت الفوضوية بصورة متناقضة من خلال هذا الركام لتبدو في مجملها
كأيولوجية مثالية تقوم على فكرة الكمال الإنساني والتي تتصور إمكان خلق إنسانية
جديدة ذات وعي حر قادر على حكم نفسه داخلياً واجتماعياً دون الحاجة إلى نظام
أو سلطة. وذلك بعينه هو المفهوم الذي شكل المعبر المناسب لتحول الفوضوية إلى
الإرهاب حين محاولة وضع أفكارها موضوع التنفيذ^(٢) كما سنرى في دراسة منهج
الحركات الفوضوية.

المطلب الثاني : منهج الحركات الفوضوية : إثارة المجتمع ، وإرهاب الدولة:
في ابريل ١٨٧٧ قامت بعض المنظمات الفوضوية بحرق ارشيف الحكومة في
ليلينو Lelino وسان جايو San Gaio ، والاستيلاء على الضرائب وإعادة توزيع
متحصلاتها على الشعب^(٣).

وفى عام ١٨٨١ اتخذت الرابطة الدولية للعمال والتي تأسست في ٢٨ سبتمبر
١٨٦٤ وانضم إليها M. BAKONINE عام ١٨٦٥ القرار الآتى :

«نظراً لأن الرابطة الدولية للعمال تُقر بأنه من الضروري إضافة الدعاية العملية
"propagande par le fait" إلى الدعاية الشفوية والمكتوبة، ونظراً لأن عصر
الثورة الشاملة ليس ببعيد ، فإن المجلس يعبر عن الرغبة في أن تأخذ المنظمات
التابعة للرابطة في اعتبارها. . نشر الأفكار الثورية عملياً.. بالخروج عن الشرعية

D. TARIZZO, op. cit. P. 26 à 35.

(١) راجع

(٢) المرجع السابق.

Waciorski, op. cit., 32.

(٣) راجع

باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد المؤدى إلى الثورة، إذ من الضروري اللجوء إلى وسائل تتناسب وهذا الهدف»^(١).

ورغم ذلك فإنه ، لا يمكن اكتشاف عناصر الإرهاب فى منهج الفوضويين فى هذه المرحلة. ويفرد البرفوسير WACIORSKI ذلك إلى غياب فكرة الرغبة عن منهج الفوضويين فى هذه الأعمال التى وصفها بأنها مجرد دعاية عملية ، أى بتقديم النموذج الفعلى لا بمجرد الإعلان أو الإعلام . لأن العمل الفوضوى فى يستهدف أحياناً المجتمع وأحياناً الدولة. وهى هذه اللحظة فالمستهدف فى العمل الفوضوى هو اثارة المجتمع لنشر الفكر الفوضوى. وهو الذى يتضح من تعليق رابطة الجيراسيين "La Fédération jurassienne" على تلك الأفعال بأنهم بذلك أظهروا للشعب الاحترام الواجب للملكية ، والاحتقار الواجب للحكومة^(٢).

فقد أصبحت إذا السيطرة "Dominer" وليس إثارة المجتمع "exciter" هى الهدف النهائى للفوضويين الجدد. ذلك أن الروح العامة أصبحت مهينة كما يقول "Grave" لتقطيع أواصر السلطة العامة^(٣).

وإن كنا نتفق مع البرفوسير Waciorski بعدم إمكان وصف هذه الأعمال بالإرهاب فى هذه المرحلة ، إلا أن السبب ليس غياب عنصر الرعب "Terreur"، بل هو موجود دائماً فى هذا النمط من الأفعال كما سنرى فيما بعد ، وإنما لغياب فكرة المنهج الإرهابى "La Methode terroriste" والتى بدونها يبقى الفعل المرتكب مجرد وسيلة "Moyen" من الممكن إجهاضها فى الزمان والمكان

^(١) راجع "Compte rendu des travaux, du congrès anarchiste de Londres, 14-21 juillet 1881".
Cité par B. GROS in "Le terroisme" collection profil Actualité, 401, Paris, Matier, 1976.
p.24.

J. WACIORSKI, op. cit. P.33.

^(٢) انظر فى ذلك

W. WACIORSKI, op. cit., p. 34.

^(٣)

وتحتل أى وصف تجريمى غير الإرهاب ، الذى يتلخص منهجة فى القدرة على التحول من الواقع إلى القانون ، أى فى قدرته على التحول إلى نظام قانونى قائم على أنقاض النظام السابق من خلال علاقات السببية القائمة بين هدفه النهائى ألا وهو إقامة نظام قانونى ، ووسيلته الطبيعية لتحقيق ذلك ، ألا وهى استهداف روابط النظام العام للنظام القانونى القائم.

ولذلك لم يكن اكتشاف عناصر الإرهاب إلا مع الجيل اللاحق من الفوضويين والذى ربط من خلال نهجه بين الوسائل التى حددها وهدفه النهائى كما يبدو من برنامجه المسمى "Ultimutum" أى «الإنذار» والذى جاء فيه أن هذه الوسائل أى : السرقة والقتل والحرق ، أمر ضرورى من أجل السيطرة على الحركة الشعبية "pour dominer le tumulte social"^(١).

لقد أنهكت الحركات الفوضوية أوروبا وأمريكا خلال فترة طويلة^(٢)، حتى جاءت الحرب العالمية الأولى حيث تنامى الشعور الوطنى على حساب التضامن الدولى للبروليتاريا^(٣)، ثم كانت الثورة الروسية التى أنعشت إلى حد ما من جديد الحركات الفوضوية حيث ظهر السوفيت فى نظر كثير من الفوضويين كنموذج تنظيى يقود إلى الثورة الحرة^(٤).

(١) J. GRAVE, "L'anarchie, son but, ses moyens", Paris, 1924, : pp. 130 ets. راجع

(٢) J. MAITRON et R. PARIS, "Anarchistes, mouvements", Ency. Univ., راجع
1985, corpus 2, pp. 25 ets.

(٣) انظر فى المرجع السابق "Les anarchistes et la première guerre mondiale", p. 27.

(٤) انظر فى المرجع السابق "De la révolution russe à nos jours", p. 27.

المبحث الثالث

العدمية "Nihilisme" والتحول إلى الإرهاب

توجز العدمية في جوهرها الحضارة الأوروبية بأكملها. ويقول في ذلك "Jean GRANIER" عندما بحث "FREUD" في ضوء اكتشافاته الخاصة بالتحليل النفسي انحراف الحضارة ، كان هذا الانحراف هو أعراض العدمية "Nihilisme". وعندما فكر HUSSERL من ناحية أخرى في أزمة الوعي الأوربي وابدى قلقه من تقوض العقلانية كانت العدمية هي التي تطارده. كذلك فإن الاهتمام الذي وجدته فلسفة الوجودية تؤكد أن البشرية قد دخلت في حقبة جديدة من التشنج أو الاضطراب»^(١).

وبالطبع لن نتعرض في بحث هذه الحركات رغم أهميتها إلا بالقدر الذي يتصل بموضوع هذه الدراسة وذلك على الوجه التالي :

المطلب الأول : مضمون الفكر العدمي "Nihiliste"

العدمية مصطلح يشير إلى مرحلة من العصيان الثوري في روسيا وتعني القضاء التام أو بالأحرى الإعدام التام "Anéantissement" للنظام القائم من أجل أن تتمكن الأجيال القادمة من إقامة نظام يتفق والعدالة المطلقة على أرض بكر^(٢).

ولم تأخذ العدمية معناها الكامل لأول مرة إلا مع نيتش "NIETZSCHE" الذي استطاع من خلالها أن يؤسس نظريته. أما نقطة البداية عنده فهي إنكار الإله "Négation de Dieu" وبذلك يستطيع ، كما يقول تخليص العالم^(٣)، فما هي نتائج إنكار الإله إذا ؟ وهل يمكن العيش والبقاء في ظل التمرد الديني ؟

J. GARNIER. "Nihilisme", Ency.. Univ., 1985, corpus, 13, p. 32.

(١) راجع

Grand Dictionnaire universel. T. 17 éme.

(٢) راجع

A. CAMUS. "L'homme révolté", op cit. P. 27.

(٣) راجع

يجيب Dostoievski قائلاً : « لا يمكن العيش فى ظل التمرد الدينى إلا بالسير فيه حتى النهاية. ونهاية التمرد هى الثورة الدينية ، فإنكار الإله لم يعد يقتصر على نظامه أو أحكامه فقط بل ينصب عليه ذاته. وعلى الإنسان أن يحتل مكانه» (١).

وعلى ذلك فقد أصبح الإنسان فى مفهوم هذا الفكر هو الإله. وهنا يثور التساؤل، ما معنى أن يكون الإنسان إلهاً. يعنى شئ واحد فقط ، هو الاعتراف بأن كل شئ مباح ، أو يعنى رفض كل قانون غير قانونه الخاص وفى النهاية قبول الجريمة. إذ لم يعد نظام العالم يقوم على التمييز بين الخير والشر أو الحق والباطل ، وإنما على السيطرة والوحدة النمطية "Domination et uniformisation" وهذا بالضبط هو جوهر ما ظهر فى السنوات الأخيرة تحت مسمى العولمة "Globalisation" أى هيمنة النظام الرأسمالى عالمياً بوصفه النمط الوحيد للحضارة والفكر والعلوم والثقافة والقانون والاقتصاد والسياسة. فاتحاد العالم الذى لم يتم فى ظل الإله يحاول هذا الفكر كما يقول A. CAMUS أن يقيمه اليوم ضد الإله (٢).

وقد ذهب NIETZSCHE أبعد من DOSTOIEVSKI فنهاية العدمية عنده أن يتحول اللاحاد إلى منهج أو عقيدة تحل محل الشك ، ومن ثم قبوله لكافة النتائج الخطرة المترتبة على اللاحاد. فمن اللحظة التى ينفصل فيها الإنسان عن الإله ولا يعتقد فى حياة أخرى يصبح وحده مسئولاً عن كل ما يعيشه من آلام ، وعن كل ما يولده أو يؤدى إليه من معاناته . فـ DAMOCLES لم يرقص أبداً أحسن مما كان وهو تحت وطأة السيف ، فيجب إذاً قبول ما لا يقبل وإمساك ما لا يمك (٣).

ذلك هو المخرج أو القانون الذى قدمه NIETZSCHE للمدنية الحديثة. وهنا يحق لنا أن نتساءل : أليس توازن الرعب النووى أو الخوف من اندلاع حرب نووية هو ذلك السيف الذى يرقص تحت وطأته كل دول العالم اليوم ؟ أليس الرعب

A. CAMUS, " L'homme révolté". Op. cit. P. 82.

(١) راجع

A. CAMUS, "L'homme Révolté", op. cit., p. 82.

(٢) راجع

A. CAMUS, "L'homme Révolté", op. cit., p. 93.

(٣) راجع

هو صمام الأمن الدولي اليوم؟ حيث لم يعد هناك اختيار إلا الانخراط التام فى النظام السائد أو بالأصح الفوضى السائدة أو طبقاً لتعاليم NIETZSCHE «استبدلوا كل الأحكام والقيم بنعم واحدة.. ألا وهو الانخراط التام والمتحمس إلى هذا العالم^(١). إليس هذا هو جوهر العولمة اليوم؟!

وهكذا كما يقول "Albert Camus"، من العبودية العمياء إلى الحرية المطلقة أصبح الانخراط الكامل فى عالم الرعب ضرورة مطلقة حيث انقلب السؤال: الحرية من ماذا؟ إلى الحرية لماذا؟^(٢).

المطلب الثانى : منهج الفكر العدمى :

فى هذا الإطار الإلحادى بدأت الحركة العدمية مرحلتها الأولى على أرض الواقع، بالدعوى إلى تطبيق منهجها من خلال المنظمات السرية كمنظمة "Terre et liberté" «الأرض والحرية» والتي حددت منهجها فى تأمين الأراضى كمبدأ أساسى وإثارة الفلاحين ضد الملاك والنبلاء والسلطات بصفة عامة وكذا منظمة "Le Grand Russe" «روسيا الكبرى» والتي كانت تستهدف غزو الجماهير وتنظيم الشعب^(٣).

ولكن سرعان ما تحولت الحركة لعدمية إلى استخدام العنف تحت وطأة الإجراءات القمعية الشديدة للحكومات فضلاً عن عدم استجابة الجماهير لدعوتها ، وفى حلقة من العنف والعنف المضاد بين الحكومة والحركات العدمية انتهت باغتيال الاسكندر الثانى عام ١٨٨١ بوصفه السلطة العليا التى تجسد نظام القمع ضد هذه الحركات^(٤)، تحولت الحركات العدمية إلى الإرهاب حيث أعلنت أن

A. CAMUS, "L'homme Revolté", op. cit., p. 95.

(١) راجع

A. CAMUS, "L'homme Revolté", op. cit., p. 95.

(٢) راجع

P. MILYUKOW, "Russia and its crisis" chicao, 1905, pp. 33 ets.

(٣) راجع

La Grande Ency. Inventaire raisonné des sciences, des lettres et des arts.

(٤) راجع

T. 240, Paris société anonyme de la Grande Ency., p. 1107.

«هدفها الأساسى هو إعادة تنظيم المجتمع طبقاً لمبادئ الاشتراكية» ^(١) وقد حددت الوسائل التى تصل بها إلى تفويض النظام القائم "Desorganisation" لإقامة النظام الجديد "Reorganisation" من إعدام لممثلة الحكومة الروسية إلى بث الرعب بالمنظم لإشاعة الفوضى فى أوساط الحكومة إلى إثارة العمال والفلاحين ... الخ ^(٢).

ومن السهل اكتشاف عناصر الإرهاب فى هذه المرحلة من صراع الحركات العدمية حيث ارتبطت عملياتها فى حلقة من السببية تربط بين تفويض النظام القائم "Desorganisation" وإقامة النظام الجديد "Reorganisation" والذى بدونه تبقى هذه العمليات عقيمة فى دائرة الرعب ليس لها مستقبل دون أن تصل إلى حد الإرهاب. فإقامة نظام قانونى بديل هو دائماً هدف الإرهاب ، أما أعمال الرعب فلا تتعد تعديل المراكز القانونية داخل النظام القائم دون أن تهدف إلى تفويضه وإحلال نظام بديل محله.

هذه الفكرة تبدو أكثر وضوحاً فى برنامج حزب العمال الروسى عندما أعلن ذلك بقوله : «أنا نعلم هدفنا جيداً ، فليس هو فرنسا البرجوازية ، ولا الملكية الدستورية فى إنجلترا ، وإنما النظام الاشتراكى. والطريق لتحقيق هذا الهدف يقف حائلاً دونه الاستبداد ، فليس أمامنا إذاً إلا إزالته أو إعدامه باستخدام «الرعب» "La terreur" . فبتوجيه الحزب ضرباته بصورة منتظمة ومتعلقة سوف يصل إلى إرهاب الحكومة وتقويضها ، حينئذ تسترد الشعوب حقوقها الخاصة» ^(٣).

ولقد أصبح الثوار أكثر وعياً بمنطق وبناء الإرهاب عندما تجمعوا فى تنظيم واحد باسم «الحزب الاشتراكى الثورى» "Parti Socialiste"

^(١) راجع A. SPIRIDOWITCH, "Histoire du Terrorisme Russe" Traduit du Russe par: AZAREWSKI (V.), Paris 1930, p. 33 et 67.

^(٢) راجع Drapeau ouvrier, no 2. Reporté par A. SPIRIDOWITCH, op. cit., p.67.

^(٣) راجع Drapeau ouvrier, n.; 2. Op. cit. P. 76 et 77.

”Révolutionnaire”^(١) ، ويعلنوا فى أول مؤتمر لهم عن هذا الوعى بتأكيدهم أن
”التحقيق الكامل لبرنامج الحزب . . . يقتضى الانتصار الحاسم للطبقة العمالية
وإقامة الدكتاتورية الثورية»^(٢).

وهكذا اقتضت الحركات العدمية أوروبا والعالم خلال سنوات طويلة حتى سنة
١٩١٧ حتى جاء البلاشفة على موعد مع التاريخ ليجسدوا هذه الحركات فى ثورتهم
الكبرى تحت قيادة ”LENINE“ ، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع العالمى ، ولكن
هذه المرة بين القوى الكبرى أحدهما الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،
والأخرى الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتى. ويبقى السؤال فى النهاية : هل نجح
الإرهاب الثورى منذ أن انطلق من عقاله مع الثورة الفرنسية وحتى اليوم ؟ لقد أنكر
البعض ذلك.

ولكننا نقول أن الإرهاب الثورى قد نجح فى كل مكان ولازال فالثورة الفرنسية
والتي أخذ مصطلح الإرهاب معها معناه لأول مرة فى التاريخ شاهد على ذلك
فعلينا وعلى مبادئها كان تقسيم العالم وكانت المدنية الحديثة حتى اليوم ، أما الثورة
الروسية ، والتي تعد نتيجاً للحركات الفوضوية والعدمية التى سادت أوروبا خلال
القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ، فقد شكلت الأساس الثانى للحضارة
المدنية التى يعيشها عالم اليوم.

بل أن نجاح الإرهاب وتثبيته دعائمه فى صور الدول الاستعمارية الكبرى
وعسفها بحقوق الشعوب والأمم الأخرى كان السبب وراء اندلاع حركات التحرر
الوطنية والتي اتسمت بالعنف كرد فعل للإرهاب الاستعمارى خلال حقبة طويلة من
الزمن على ما سنرى فى التفصيل الآتى:

(١) انعقد المؤتمر الأول للحزب فى فنلندا فى الفترة من ٢٩ ديسمبر ١٩٠٥ إلى ٤ يناير ١٩٠٦.

SPRIDOWITCH, op. cit., pp 299 et 300.

(٢) راجع

الفصل الثانى

حركات التحرر الوطنى فى القرن العشرين

فى هذه الحقبة بدأت الثورات الحديثة تستدير ضد نفسها حيث تمخضت عن فكرة الدولة بمفهومها الحديث التى أصبحت بمقتضاها تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية فائقة الحدود ، بالإضافة إلى وسائل تقنية عالية مكنتها من العصف بالإنسان فى سبيل أحكام سيطرتها عالمياً.

فالأحلام الواعدة لـ "MARX" ، كما يقول "A.CAMUS" ، والتطلعات الفاعلة لـ "NIETZSCHE" انتهت ، بعد القضاء على الدولة الدينية إلى تأسيس الدولة العقلانية أو اللاعقلانية ، ولكنها فى الحالتين إرهابية ^(١).

فبعد تصفية ما تبقى من آثار للقوانين والأنظمة السماوية مع الحرب العالمية الأولى دخلت هذه الدول الحديثة فى مواجهات أيديولوجية شديدة القسوة والحد من أجل هدفها النهائى وهو أحكام السيطرة عالمياً "Domination Universell".

ولقد تبذرت هذه السيطرة فى صور مختلفة كان أشدها السيطرة الاستعمارية حيث أعتبر الاستعمار أمراً طبيعياً وضرورة للارتقاء بالجنس البشرى ، فهو حق للأجناس العليا على الأجناس المتخلفة ، التى يعد القضاء عليها واجب سوف يساهم فى رقى الجنس البشرى فى نهاية الأمر. وهكذا كرست هذه النظرية قيم السيطرة والاستعباد والظلم والعنصرية والتحكم لتحول الثورات التى زعمت بالأمس قيادة العالم باسم الحرية إلى أيديولوجيات للاستعباد والسيطرة.

وفى سبيل هذه السيطرة كان التضحية بكثير من القيم والمبادئ والحقوق وبالإنسان ذاته أمراً طبيعياً ، مما أوجع روح التمرد لدى الأفراد ليبدأ الإنسان مرحلة

A. CAMUS, "L'homme Revolté", op. cit., p. 214

(١) راجع

جديدة من التمرد ضد ثورات الأمس مؤكداً طبيعته الإنسانية وواضعا حدوداً للتاريخ^(١).

ولقد تُرجم هذا التمرد في شكل حركات للتحرر الوطني تزامنت مع نمو الأفكار القومية "Nationalisme" التي لعبت دوراً كبيراً في الاستراتيجيات التي اعتمدتها هذه الحركات.

ولقد ظهرت هذه الحركات على الساحة الدولية كقوة مشروعة قادرة على فرض تحرير الشعوب التي تمثلها مستنده في ذلك إلى تفويض شعبي عام بمقتضى هذا التمثيل يسمح لها بقيادة نضال شاق على الساحتين العسكرية والسياسية في ذات الوقت.

وقد مهد الميثاق الأساس الشرعي لهذه الحركات بنصه على مبدأ حقوق «الشعوب في تقرير مصيرها» وذلك في مادته الأولى والخامسة والخمسين ، ثم لم يلبث أن سرت هذه الروح سريعاً لتدعم هذا التوجه اعتباراً من الستينات من القرن المنصرم ، خاصة مع القرار رقم ١٥١٤ الخاص بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة والذي نص صراحة على «ضرورة وضع نهاية غير مشروطة وعلى وجه السرعة لكل أشكال الاستعمار تحت أى شكل كان ومهما كانت صورة»^(٢).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ذهبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٠٣٤ الصادر ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ إلى اعتبار الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية أنظمة إرهابية^(٣).

A. CAMUS, "L'homme Revolté", op. cit., p. 296.

(١) راجع

A. HASBI, "Les mouvements de libération nationale et Le Droit International" stouky, 1981, pp. 20 ets.

(٢) راجع

CH. ALIBERT: "Du droit de se faire justice dans la société internationale depuis 1945, Paris, L. G. D. J., 1983 p. 127.

وأيضاً

F. HACKER "Agression violence" Paris, Galimard levy, 1972, p. 103. وراجع أيضاً

ALIBERT, : op. cit. P. 39 et 40.

(٣) راجع

وعلى هذا الأساس القانوني ، وانتهازاً لهذه الروح التحررية ، بدأت حركات التحرر الوطني ترفع السلاح مطالبة باستقلالها.

ودراستنا لهذه الحركات يتحدد في ضوء ملاحظتين هامتين :

الأولى : أن هذه الحركات قد ارتبطت أساساً منذ انطلاقها بمقاومة الاستعمار وبالتالي ارتبطت في أشكالها وتطورها بتطور أشكال الاستعمار وبالتالي سوف تتحدد دراستنا لأشكال هذه الحركات في ضوء هذا التطور.

الثانية : غياب تعريف واضح لهذه الحركات يسمح بتمييزها عن غيرها من حركات التمرد الأمر الذي أدى بالبعض إلى إنكار شرعيتها ، بل وبالبعض الآخر إلى حد وصفها بالإرهاب عن طريق عزلها عن الإطار الذي تتدرج فيه أصلاً بوصفها نضالاً مشروعاً من أجل الحرية ^(١).

ولذلك كان لزاماً علينا كخطوة تالية إلقاء الضوء على المناهج المستخدمة بواسطة هذه الحركات بهدف تمييزها عن غيرها مما يمكن أن يختلط بها.

المبحث الأول

الأشكال المختلفة لحركات التحرر الوطني

لقد اختلفت حركات التحرر الوطني ، كما سبق أن نوهنا بحسب أشكال الاستعمار ، فالنضال ضد الاستعمار بصورته التقليدية كان هو الشكل الذى أخذته هذه الحركات فى بداية الأمر ، وتعتبر حرب الجزائر النموذج الأمثل لهذا الشكل من النضال ، وعندما عدل الاستعمار من استراتيجيته وتكتيكه ، ظهر على الساحة الدولية لون جديد من النضال الوطني ، تحت مسمى النضال ضد الاستعمار الجديد، وتعتبر حرب فيتنام هى النموذج الأمثل لهذا النوع من الكفاح المسلح ، وأخيراً يأتي شكل خاص من أشكال السيطرة كان مثاراً لنزاع شديد وولداً آثاراً خطيرة على السلم والأمن الدوليين، ألا وهو إنشاء الكيان الإسرائيلي. وقد وصف النضال ضد هذا الكيان بالنضال ضد الصهيونية العالمية. وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هى المنظمة التى تقود نضال الشعب الفلسطينى فى هذا الشأن.

المطلب الأول : النضال ضد الاستعمار «جبهة التحرير الوطنية فى الجزائر»:

تعد حرب تحرير الجزائر التى قادتها جبهة التحرير الوطنى علامة مميزة فى النضال ضد الاستعمار فى شكله التقليدى ، وترجع خصوصية هذه الحركة فى أنها لم تقض فقط على أسطورة الجزائر الفرنسية ، وإنما شكلت ضربة قاصمة للأيديولوجية الاستعمارية عموماً ، حيث قادت جبهة التحرير الوطنية مجموعة من أعمال العنف فرضت على السيادة الفرنسية حرباً طويلة الأمد ، كان أول آثارها خروج القضية إلى الساحة الدولية الأمر الذى اكسبها دعماً خارجياً سواء على المستوى السياسى أو الدبلوماسى مثلما حدث فى مؤتمر باندونج ١٩٥٥^(١).

(١) راجع R. GAUCHER, : "Les terroristes, de la Russie tsariste à l'O.A.S. l'histoire du xxème siècle, Paris, Albin Michel, 1965, p. 275.

وأمام هذا الواقع الذى فرضته الحركة أعلن الجنرال ديغول فى ١٦ يوليو ١٩٥٩ اللجوء إلى الحكم الذاتى^(١).

وأخيراً توصلت المفاوضات ، فى ١٩ مارس ١٩٦٢ إلى الخروج من الحكم الذاتى بإعلان الجزائر دولة مستقلة كاملة السيادة^(٢).

وبذلك حققت جبهة التحرير الوطنية الهدف الذى أعلنته فى برنامجها للنضال الوطنى عام ١٩٥٤ والذى أكدت فيه أن النضال سوف يكون طويلاً، ولكن النصر محققاً. وهنا يأخذ لفظ «محقق» دلالة كأداة قادرة على فرض النظام الذى من أجله انطلق النضال.

المطلب الثانى: النضال ضد الاستعمار الجديد "Neo-colonialisme" **«الجهة الوطنية لتحرير فيتنام»**

يرجع النضال ضد الاستعمار الجديد "Neo-colonialisme" ، إلى تغير وسائل الاستعمار وسياساته التقليدية التى فرضتها ظروف العصر السياسية والاقتصادية والايديولوجية. فهو تغير فى الوسائل والسياسات فقط لا فى الطبيعة. هذا التغير ، كما يوضح الجنرال GIAP يكمن فى استبدال الاستعمار لسياسة السيطرة المباشرة والعنف ، بنوع من الاستقلال المزيف باستخدام إدارات وعملاء تابعين له قائمين على تنفيذ سياساته فى كافة المجالات^(٣).

وتعد حرب فيتنام مثلاً للنضال ضد الاستعمار الجديد. هذا النضال الذى انطلق فى البداية ضد الاستعمار الفرنسى بشكله التقليدى ثم تحول المسار من ١٩٥٤ ليأخذ

Ch. ALIBERT., op. cit., p. 176.

(١) راجع

Ibidem, p. 176.

(٢) راجع

GIAP, "Les caractéristiques de la guerre de libération au Sudvietnam de 1954, à 1965, Etudes vietnamiennes no 62, p.3. راجع (٣)

شكله الجديد ضد الأمريكيان الذين حلوا محل الفرنسيين في فيتنام الجنوبية من خلال نظام حكم زائف في سايجون (١).

ولقد قادت الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام النضال الذى تطور تبعاً لدرجة التدخل الأمريكى هناك (٢). ففي الفترة من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٩ أدانت الجبهة ووقفت بالمرصاد ضد محاولات التدخل السياسى فى شئون البلاد بوسائل استعمارية جديدة.

ثم شهدت الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٧ فشلاً زريعاً لحرب القمع التى قادتها الولايات المتحدة ضد الشعب الفيتنامى (٣). فقد تطور النضال تبعاً للتكتيك الجديد للأمريكان فيما أطلق عليه الحرب الخاصة "La guerre spéciale" أو نزاع الطابع الأمريكى عن الحرب "Désaméricanisation" وذلك باستبدال الأمريكين، فى المواجهات العسكرية ، بجيش من سايجون تحت قيادة الولايات المتحدة. ولكن بفضل مقاومة الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام كان عام ١٩٦٤ بمثابة كارثة لواشنطن، حيث أدى الانهيار العسكرى على الجبهة إلى انهيار النظام السياسى فى سايجون ، فقد أُستبدل NGO DINHDIEM الذى تم تصفيته بمجلس عسكرى . ووجدت الإدارة الأمريكية أنها أمام خيارين كلاهما مرّ ، إما ترك نظامها العميل يواجه مصيره وحده وبالتالي فقدان سيطرتها على جزء مهم من العالم ، أو التدخل المباشر والمكثف بالعودة إلى صورة الاستعمار التقليدى (٤).

واختارت الولايات المتحدة الاختيار الثانى فيما أطلقت عليه الحرب المحلية أو المحدودة "guere locale" التى سرعان ما تحولت إلى حرب تصعيدية "guerre d'escalade" حتى عام ١٩٦٨ حيث خفضت الولايات المتحدة عملياتها ودخلت

(١) راجع Manifeste du F. N. L. du sud-vietnam, in Etudes Vientnamiennes, op. cit., p.8.

(٢) راجع فى تاريخ نضال الفيتناميين ضد الاستعمار الجديد Etudes Vietnamiennes, op. cit., p. 23 ets.

(٣) راجع VUCAN, "Le F. N. L. et la seconde résistance au sud viet-Nam", : in Etudes vietnamiennes, op. cit. P. 68.

(٤) راجع Etudes vietnamienne, op. cit. 69 à 80.

فى مفاوضات انتهت بتوقيع اتفاقية باريس عام ١٩٧٣^(١)، والتي لم تضع حداً للاعتداءات الأمريكية على فيتنام كسابقتها فى جنيف ١٩٥٤، الأمر الذى دفع الفيتناميين إلى مضاعفة نضالهم ورفع درجة العنف ضد النظام العميل فى سايجون والولايات المتحدة، إلى أن تحررت سايجون فى ٣٠ إبريل ١٩٧٥، وتقوض نهائياً النظام الاستعماري الجديد الذى أجهدت أمريكا نفسها فى إقامته خلال حكم خمس رؤساء لها^(٢).

المطلب الثالث : النضال ضد الصهيونية العالمية «منظمة التحرير الفلسطينية» :

يأتى تعبير منظمة التحرير الفلسطينية فى الواقع تجسيدا للنضال ضد الصهيونية العالمية التى تعد الأساس الذى قام عليه الكيان الإسرائيلى، والتى تمثل مجموعة الحركات التى يعد الرابط المشترك بينهما هو مشروع إقامة وطن قومى يمثل المركز الروحي ليهود العالم فى فلسطين^(٣).

ولقد حدد HERTZL مؤسس الصهيونية، العلاقة بين الصهيونية والاستعمار الغربى بقوله «يجب علينا أن نشكل هناك، جزء من معقل أوروبا فى آسيا، أو مركز التقدم للحضارة فى مواجهة البربرية»^(٤).

Ch. ALIBERT, op. cit., p. 200.

راجع^(١)

Ch. ALIBERT, op. cit., p. 196.

راجع^(٢)

M.RODINSON, :Sionisme, esquisse de théorie d'une idéologie". Ency. Univ., 1985, corpus 16.

راجع^(٣)

B. BOROHOF, "Classe et Nation", Paris, 1964.

راجع أيضاً

A. CHOURAQUI, :L'Etat d'Israel", Que sais-je? P.U.F. Paris, 1955.

راجع^(٤)

I. COHEN, "Le mouvements Sionistee" éd de la terre retrouvée", Paris, 1964.

أيضاً

R. GARAUDY, "L'Affaire Israel", Le sionisme politique" Paris, Papyrus, 1983, p.11.

أيضاً

ولقد ترجم وعد بلفور الصادر من الحكومة البريطانية عام ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين طبيعة العلاقة بين الصهيونية العالمية والاستعمار^(١). هذا الوعد الذى دخل حيز التنفيذ مع الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٢٣ حتى ١٩٤٣^(٢).

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية أُستبدل التحالف البريطانى الصهيونى بتحالف أمريكى صهيونى فرضة ظروف الواقع الدولى الذى أعطى الولايات المتحدة الأمريكية قيادة القوى الاستعمارية كأثر مباشر لهذه الحرب^(٣).

وفى ظل هذا التحالف الجديد انطلقت عاصفة من الأعمال الإرهابية نظمها العصابات الصهيونية فى فلسطين ضد السكان العرب والجيش البريطانى الذى ترك فلسطين فى ١٤ مايو ١٩٤٨ ، لتعلن إسرائيل نفسها غداة ذلك دولة مستقلة تعترف بها على وجه السرعة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سابقاً ، وتصبح منذ عام ١٩٤٩ عضواً بالأمم المتحدة.

ولم تتوقف إسرائيل منذ ذلك الحين عن سياستها التوسعية ، فالأمر على حد تعبير "Ben Gourion" لا يتعلق بالمحافظة على الواقع ولكن علينا إنشاء دولة ديناميكية تتجه دائماً نحو التوسع^(٤).

وهو ما سجله "R. MISRAHI" بقوله أننا أمام تاريخ تقليدى حيث تُرسم الحدود وتحدد مراكز الدول تبعاً من خلال علاقات الحرب تعقبها مفاوضات تنتهى بمعاهدات تمثل تكريساً للأمر الواقع. وهكذا سوف يتحدد مصير الشرق الأوسط^(٥).

R. GARAUDY, op. cit., p. 60.

(١) راجع

J. SADEK et AZM, "Sionisme, une entreprise de colonisation", Ency.

(٢) راجع

Univ., 1985, corpus 16, p. 1060.

J.SADEK et AZM, op. cit. P. 1061.

(٣) المرجع السابق

Ben Gourion, "Rebirth and Dsting" The philosophical pres, new-youk,

(٤) راجع

1954, p.419.

R. MISRAHI, Ency. Univ., 1975, p. 1059.

(٥) راجع

ولقد تجلّت السياسة التوسعية لإسرائيل بوضوح عام ١٩٦٧ والتي استولت إسرائيل فيها بالقوة على كثير من أقاليم الدول العربية المجاورة (بقية الأراضي الفلسطينية وأجزاء من مصر والأردن وسوريا ثم بعد ذلك لبنان) ، فى الوقت الذى مارست فيه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أشد أنواع الإرهاب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان ضد السكان الفلسطينيين فى الأراضي المحتلة ، على مسمع من عالم اليوم.

أياً كان الأمر ، فإن المثل الإسرائيلى يبين إلى أى مدى يعد الواقع وليس القانون هو العنصر الحاسم فى تنظيم العلاقات الدولية. فإسرائيل التى أنشئت أصلاً ونمت فى إطار من العنف والإرهاب وسياق من علاقات القوى استطاعت من خلاله أن تفرض أمراً واقعاً تستمد منه شرعيتها ، أصبحت على كل حال وفى النهاية جزءاً من النظام القانونى الدولى المعاصر^(١).

وفى ضوء هذا الواقع ، وعلى أثر هزيمة ١٩٦٧ وفى مواجهة قوة تمتلك جيشاً نظامياً على درجة عالية من التقدم والتقنية ، تساندها الدول العظمى فى العالم ، كان على الفلسطينيين أن يضطلعوا بمسئولياتهم باستئناف الكفاح المسلح ضد هذا النوع

(١) فى كتابه «التمرد» "La Révolte" المنشور بالفرنسية عام ١٩٧١ ، يقول "Meneheim Begin" زعيم منظمة الأرجون "Argoun" الإرهابية التى نفذت من بين كثير من العمليات مذبحة دير ياسين : «لولا انتصار دير ياسين لما كان هناك دولة إسرائيل» ، ص ٢٠٠ ، ويضيف قائلاً : لقد نفذت الهاجاناه ، وهى منظمة إرهابية أخرى بزعماء ابن جوديون ، عمليات أخرى ناجحة على جبهات متعددة.. وكان العرب يفرون من الرعب وهم يصرخون دير ياسين.. دير ياسين» ص ٢٠٠ المرجع السابق.

ولقد كتب الكونت برنادوت مبعوث الأمم المتحدة فى تقريره الذى أودعه فى ١٤ سبتمبر عام ١٩٤٨ ليصف فيه ما حدث بقوله : «النهب الصيبنى على نطاق واسع ، وتدمير القرى بدون ضرورة عسكرية أمر جلى للعيان» راجع وثائق الأمم المتحدة "U.N.Doc. A. 648, p. 14" على كل حال فقد أغتيل الكونت برنادوت ومساعدته الفرنسى الكولونيل "Serot" غداة إيداع هذا التقرير !.

الفريد من الاستعمار حيث ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية كقوة قادرة على قيادة نضال الشعب الفلسطيني ، ونجحت قيادتها في حمل مطالبها على الساحة العربية والساحة الدولية في ذات الوقت. ولقد دعمت الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطيني ، وذلك في مؤتمر القاهرة ١٩٧٤ ، وفي قمة الرباط بعد ذلك مباشرة. كما قبلت المنظمة كعضو كامل بجامعة الدول العربية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني.

وكان لهذه القرارات أثر هام على الساحة الدولية ، فإذا كان من المقرر للبلاد العربية الحق في المطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، فمن حق الشعب الفلسطيني المطالبة بأرضه المحتلة منذ عام ١٩٤٨.

وفى هذا الإطار أكدت الأمم المتحدة في مناسبات عدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، من ذلك قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٣٦ فى دورتها التاسعة والعشرين والتي أكدت فيه حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها الحق فى تقرير مصيره دون تدخل خارجى ، والحق فى الاستقلال والسيادة الوطنية.

كما أقرت الجمعية بحق الشعب الفلسطيني زيادة على ذلك فى استرداد حقوقه باستخدام كافة الوسائل طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وكذلك قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٣٧ والذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب ، والذي تأكد من قبل للمرة الأولى عندما سمح لممثلى المنظمة بالمشاركة فى مناقشاته.

وفوق ذلك كله أصدرت الجمعية العامة قراراً هاماً فى ١٩٨٠ تحت رقم ٧١٢ والذي أكدت فيه الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بالعودة إلى دياره وحريته فى تقرير مصيره بنفسه. وطبقاً لهذا القرار لم يعد الفلسطينيون مجرد

مجموعة من اللاجئين وإنما شعب يناضل من أجل تقرير مصيره واسترداد حقوقه^(١).

وفى ظل هذا السياق المتدفق من قرارات الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني يثور التساؤل ، كيف يمكن وصف هذه الأعمال بالإرهاب من جانب الإسرائيليين أو بعض الأوروبيين والأمريكان ؟ أو حتى على العكس ، لو كانت هذه الأعمال إرهابية فكيف يسيغ المجتمع الدولي مشروعيتها؟ ذلك هو التناقض الذى ينطوى عليه النظام القانونى الدولى كما سنرى فيما بعد ، ويوضحه المنهج الذى تعتمد حركات التحرر الوطنى فى نضالها والمسمى بحرب العصابات "Guérilla" وهو موضوع دراستنا فى المبحث التالى.

Ch. ALIBERT., op. cit., p. 210.

(١) راجع

المبحث الثانى

منهج حركات التحرر الوطنى أو «حرب العصابات» «La Guérilla»

تستند حركات التحرر الوطنى فى نضالها على محورين أساسيين:

الأول : سياسى ، والثانى : عسكرى. وهذا الأخير هو الذى يتعلق بموضوع البحث بصورة مباشرة بوصفه يكشف عن شكل جديد من أشكال النضال الثورى بصفة عامة ونضال حركات التحرر الوطنى بصفة خاصة ، والذى أصطلح على تسميته بحرب العصابات «Guérilla» ، والتى تختلط كثيراً فى منهجها مع الإرهاب بصورة تجعل من العسير فى كثير من الأحيان التميز بينهما.

وترجع أهمية دراسة هذا النهج إلى أن حرب العصابات قد غيرت إلى حد كبير الخريطة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية ، كما إنها لازالت سواء فى ظل سياسة توازن الرعب النووى أو فى ظل السيطرة المطلقة للقطب الواحد اليوم ، تشكل نوعاً من الاستراتيجية غير المباشرة ، كالإرهاب تماماً تلجأ إليها القوى الدولية لحل كثير من الصراعات ^(١). فما هى حرب العصابات ، وهل من الممكن تمييزها عن الإرهاب ، ذلك ما نحاول الإجابة عليه فيما يلى.

المطلب الأول : حرب العصابات : سماتها العامة :

تعتبر حرب العصابات شكلاً من أشكال المعارك التى تتميز بتقنية تستند إلى فكرة الغارات المباغثة والأكمنة والتخريب مع تجنب قدر الإمكان الاشتباك فى

^(١) راجع D. BINDSCHIDLER, "Reconsideration du Droit des Conflits armés",
Conférence sur le droit des conflits Armés Genève, sep. 1969. P. 68.

وراجع أيضاً P. BIERSON MATHY, Formes nouvelles de la lutte révolutionnaire et
coopération international dans le combat contre révolutionnaire", in Reflexion sur la
définition et la répression du Terrorisme", éd université du Bruxelles, 1974, p. 59.

معارك منظمة سلفاً. بالنظر إلى أن القائمين بها هم دائماً الطرف الضعيف عدداً وعتاداً^(١).

ولا تعد حرب العصابات شكلاً جديداً من أشكال الحروب فى التاريخ ولكنها ، على حد تعبير البروفسير "Ch. Rousseau" استعادت حيوية متدفقة فى السنوات الأخيرة دون إمكان تحديد مضمونها بدقة.

ولذلك أصبح من المهم بيان السمات التى تتميز بها حرب العصابات أملاً فى أن يساعد ذلك على تحديد مضمونها.

(١) فتتظيماتها تتميز دائماً بالتنوع الأيديولوجى سواء كان اجتماعياً أو دينياً أو عرقياً كالحركات التى تناضل من أجل التحرر الوطنى ، أو الحركات الثورية لتحقيق مطالب اجتماعية أو دينية معينة ، أو الحركات التى تتبنى مطالب الأقليات العرقية أو الدينية أو تلك التى تتبنى بعض الاتجاهات الانفصالية وغير ذلك^(٢).

(٢) ولا تعتبر هذه التنظيمات مجرد وسيلة فقط وإنما تشكل استراتيجية فى ذات الوقت من خلال قدرتها على تعديل علاقات القوى بحكم نبوعها من الأرضية الشعبية التى تشكل نوعاً من الخلفية السياسية لهذه الحركات^(٣).

فهى على عكس القوات المسلحة للدول تتميز بالروابط الدائمة مع الشعوب التى تمثلها بحيث تبدو فى النهاية كسلطة تضارع سلطات الدولة الحقيقة سواء فى المناطق التى تخضع لسيطرتها أو بصورة سرية فى المناطق التى تخضع للخصم^(٤). ويعتبر ماوتسى تونج أول من أبرز عملياً هذا الجانب الاستراتيجى والذى تمكن من خلاله من تحقيق أهدافه.

Ch. Rousseau, le Droit des conflits Armés, Paris, Pedone, 1983, p. 78.

راجع^(١)

G. challand. "Terrorisme et guérilla". Paris. Flammarion, 1985. p. 64 et 65.

راجع^(٢)

G. BOUDAREL, "Guérilla", in Incy. Univ., 1985, p. 1142.

راجع^(٣)

J. GOTOVITCH, "Quelques réflexions" op. cit., p. 23.

راجع^(٤)

(٣) وتتميز حرب العصابات بالقدرة على تعديل تكتيكها بحسب الظروف العملية والضرورات المحلية ، ولكنها لا تغفل أبداً أهمية نقطة الانطلاق أو البداية كإنداز للرأى العام الوطنى أولاً ثم العالمى ثانياً^(١). ويدور هذا التكتيك بصفة عامة حول قواعد أساسية فى كافة الحركات وتتلخص فى الآتى :

أ- رفض الاشتباك فى معارك نظامية على خطوط الجبهة مما يمكنها من تشتيت العمليات وبالتالي تعديل علاقات القوى أولاً بأول.

ب- رفض الدخول فى معارك غير مؤكدة النتائج وبالتالي امتلاك زمام المبادرة دائماً.

ج- استخدام الدفاع خير وسيلة للهجوم ، وعلى العكس فى حالة الدفاع الإعداد للهجوم.

د- الجمع بين المباغة فى الهجوم والانتظار لشن عملياتها فى الوقت المناسب والذي يكون فيه الخصم فى موقف صعب.

هـ- التزود بالسلاح والعتاد والتموين من خلال العدو نفسه.

و - تدمير قوى العدو ، وكذا الأهداف الاقتصادية والحيوية.

(٤) وأخطر ما تتميز به تنظيمات حرب العصابات هو اللجوء إلى الإرهاب كوسيلة للردع وتعويضاً عن الخلل الحاد فى موازين القوى مع الخصم الذى يتميز بالقدرة العالية فى كافة المجالات ، فالإرهاب أحد المناهج اللصيقة بحرب العصابات. ولكن مع ملاحظة إنه إرهاب انتقائى. فهو موجه أساساً ضد القائمين على نظام الحكم فى الدولة والمتعاونين معهم كما هو موجه إلى قوات هذه الدولة وذلك لإظهار إمكانية النيل من الخصم وفى ذات الوقت فعالية الحركة. أما الإرهاب العشوائى فهو علامة ضعف للحركة^(٢).

G. BOUDAREL, op. cit., p. 1142.

(١) راجع

G. CHALIAND, op. Cit. P. 69.

(٢) راجع

(٥) وتتميز هذه الحركات بتنظيماتها السياسية المحكمة مما يسمح لها بتعويض الضعف المادى قياساً للدولة ، وتجميع التطلعات الشعبية من حولها لتأكيد الدعم الشعبى لها.

(٦) وتتحدد وسائل النضال المسلح للتنظيمات القائمة على هذا المنهج فى ضوء الأهداف الاستراتيجية والعسكرية والسياسية للصراع ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد ، وأخيراً بمرحلة التطور التى حققتها فى نضالها^(١).

:"Guérilla"

يتفق كل فقهاء القانون الدولى على أهمية وصعوبة التميز بين حرب العصابات والإرهاب فى ذات الوقت.

أما أهمية ذلك فمرجعه إلى أن حرب العصابات لا خلاف على مشروعيتها بينما يعتبر الإرهاب منهج إجرامى^(٢).

أما الصعوبة فتعود إلى أن الظاهرتين قد استعصبتا على التعريف حتى يومنا هذا، فليس لأى منهما مضمون قانونى محدد وواضح^(٣). كما إنهما يتداخلان بشدة فى إطار واحد يصعب معه عزل إحداهما عن الأخرى.

والواقع فى رأينا أن الإرهاب لا يختلف عن حرب العصابات فى شئ جوهري فكلهما يهدف إلى إقامة نظام قانونى إزاء النظام القائم، والمعضلة الأساسية تكمن فى أن كلاهما يستمد شرعيته من نفسه، إنما يحكم الأمر فى النهاية نتيجة الصراع سواء على المستوى النظام القانونى الداخلى أو الدولى.

P. MATHY, op. cit. P. 66.

(١) راجع

"Terrorisme et guérilla". La révolte armée devant les Nations, La violence sans rive par ch. ATALA. Aspects juridique. par E. GROFFIER, copyright ottawwa, 1973. par les éditions Lémec Inc., p. 61.

(٢) راجع

(٣)

فإذا ما انتهى الصراع، على المستوى الداخلى بانتصار الحركة المناوئة للنظام فمن ذا الذى يمكنه إدانتها وباسم أى قانون؟ بل على العكس فإن النظام السابق هو الذى يصبح محل إدانة من قبل القانون الجديد. وأما على المستوى الدولى فأعمال الإرهاب أو حرب العصابات تندرج فى إطار قانون الحرب. ولا تستمد الحرب شرعيتها إلا من ذاتها. ذلك هو مقتضى ومنطق النظام القانونى للمدنية الحديثة.

ولذلك فإن تناول أعمال حرب العصابات أو الإرهاب بمعزل عن الإطار الذى تندرج فيه يجعلها دون شك أعمال مجرمة. فى حين أن نفس هذه الأعمال تعتبر مشروعة بالنظر إلى الإطار الذى تندرج فيه بوصفها شكل من أشكال النضال المسلح المشروع. فتدمير المباني والأموال التى ترمز للنظام القمعى أو الاستعمارى أو تخريب الأهداف الاقتصادية تعد أساسية من أجل تحقيق أهداف الحركة. فاختطاف السفير الأمريكى أو السويسرى فى البرازيل لا يعد أمراً مجرمًا فى نظر الرابطة الوطنية للتحرير A. N. L. فهم ليسوا أبرياء بل يعملون من أجل توطيد الاستعمار مع علمهم التام بذلك. علاوة على أن هذه الأعمال تشكل حلقة من حلقات النضال المسلح من أجل التحرير^(١).

ومن هنا اتخذ البعض فكرة «الأبرياء» "L'innocent"^(٢) كمعيار للتمييز بين أعمال حرب العصابات وأعمال الإرهاب. وفى مؤتمر بروكسل "Bruxelles" حول الإرهاب ميز البعض Mr. Deswart et J. Salmon بين أعمال العنف التى تستهدف مسؤولين وبين الأعمال المرتكبة بلا مبرر التى تصيب أبرياء على اعتبار أن الأخيرة هى الجريمة باعتبارها أعمالاً إرهابية، دون الأولى التى تعد من قبيل المقاومة المشروعة^(٣).

Ibidm. P.61

(١) راجع

P. Mathy, OP. Sit. P. 8.

(٢) راجع

Réflexions sur la défintion et la répression du terrorisme, op. Cit. P. 98

(٣) راجع

والواقع أن هذا النظر تعوزه الدقة. إذ أن فكرة «الأبرياء» "L'innocent" نفسها تحتاج إلى تعريف. فمن هو البريء، ومتى يعد كذلك ومن الذى يحكم ببراءته من عدمه؟ ثم ما معنى اصطلاح «إرهاب لا مبرر له». "Tterrorisme gratuit" ؟ أو بالأحرى كما سجل فى المؤتمر المذكور "Mr. Henri Rolin" لا يوجد ما يسمى إرهاب بلا مبرر، إذ ليس هناك عمل إرهابى إلا لهدف، فهناك دائماً مبرر.

فاللجوء إلى فكرة «الأبرياء» للتمييز بين حرب العصابات والإرهاب ليس لها أى معنى قانونى على المستوى الدولى، فلا يتعدى معناها علم الاجتماع فقط. فالبريء فى بلد رأسمالى يمكن أن يكون مذنّباً فى بلد اشتراكى، كما هو الشأن الفلسطينى فى إسرائيل أو الإسرائيلى فى فلسطين.

خلاصة الباب الأول

(١) لا شك فى العلاقة بين الإرهاب والثورات الحديثة. فقد وجد الإرهاب جذوره لأول مرة فى التاريخ مع الثورة الفرنسية، ثم بعد ذلك مع الحركات الفوضوية والعدمية وأخيراً مع الثورة الروسية. أما حركات التحرير الوطنى فظهرت كرد فعل على ما تمخضت عنه هذه الثورات من إنشاء الدولة بمفهومها الحديث وبما تمتلكه من قدرات تقنية وعسكرية وسياسية واقتصادية فائقة الحدود مكنتها من العصف بمقدرات الإنسان وحقوق الشعوب من أجل السيطرة العالمية.

(٢) إن الأيديولوجية المشتركة التى تستند إليها كافة هذه الثورات والحركات تجتمع على شئ واحد هو «إنكار الإله» والاستئثار بالسلطة والنظام وفرض القوانين لتحل الفلسفة محل الدين، والإنسانية محل الربانية، والعقل الإنسانى محل الشرائع السماوية، إذ أصبح على الإنسان كما يقول "Albert Camus"، بعد موت الإله فى داخله أن يجد النظام لنفسه بنفسه. وأصبح عليه أن يسير وحده عبر التاريخ.

ولكن أكبر خطايا الثورات الحديثة أنها أنكرت الحق باسم أوهاام أو أساطير ليس لها وجود فى عالم الحقائق.

فالثورة الفرنسية عندما استندت إلى العقد الاجتماعى الذى أصبح دستور المدنية الحديثة، لم تكن تستند إلى حقيقة تاريخية، فجان جاك روسو لم يصف حدثاً تاريخياً، وإنما خلق وهماً لم يكن له وجود فى أى لحظة من التاريخ الإنسانى.

والثورة الروسية، رفضت الحاضر باسم مستقبل حالم لم يكن ليوحد إلا فى أوهاام Marx، والتى لم تلبث أن انهارت بعد عقود قليلة من الزمن على يد جورباتشوف. وقانون الوهم هو ألا يكون هناك قانون على الإطلاق، فمن

اللحظة التي يفقد فيها القانون حقائقه الدينية لم يعد قانوناً، ومن اللحظة التي يأخذ فيها الإنسان على عاتقه وضع القانون، يفقد سند القانون.

(٣) ترتب على استئثار الإنسان بوضع القانون بدلاً من الإله أن انحدر القانون من حيث مفهومه إلى أن أصبح مجرد فن تسجيل الواقع وتلاشت الفروق بين الواقع والقانون. فمع غياب مبدأ علوى يقود حركة الإنسان اختزل القانون إلى الواقع، والثابت أصبح متغيراً، فكان لابد أن تجد الجريمة مبرراتها دائماً، وهنا تكمن العلاقة بين الإرهاب والقانون بمفهومه الحديث، وتلك هي معضلة الإرهاب. فمن اللحظة التي يستمد فيها القانون وصفه من الواقع، فلا يمكن أن يكون للحق وجود، ويصبح كل شئ مباح، إذ أن قانون الواقع ليس إلا الواقع، لأن الواقع تعبير عن وجه معين لا عن معيار عام. فالرعب كان له مبرراته أثناء الثورة الفرنسية، فهو كما يقول Robespierre العدالة السريعة، الصارمة. وهو نابع من الفضيلة.. التي بدونها يكون الرعب مشؤماً، وبدون الرعب تكون العدالة عاجزة. (١).

والقانون الماركسي يستمد شرعيته من فعالية "Dynamisme" النضال الطبقي، ووسيلة النضال هي الحرب الثورية، ولا تخضع هذه الحروب لقانون سواها، ولا تستمد شرعيتها إلا من ذاتها.

وحركات التحرر الوطني على تنوعها لا تستمد شرعيتها من غير منطقها، والنظام القانوني الدولي الحديث لم يتحدد إلا من خلال علاقات القوة ومعاهدات تقرير الأمر الواقع لتصبح على المدى الطويل قانوناً.

(٤) لقد أدى استقلال الإنسان بوضع القانون بدلاً من الإله أن تطابق القانون من حيث منهجه "Sa Méthode" مع الإرهاب، فمع إنكار الإله اختزلت القوانين السماوية إلى القوانين الإنسانية، والحكمة الربانية إلى العقل البشرى، ومن هنا

Robespierre, séance du 24 avril 1793.

(١)

كان حتماً على السلوك الإنسانى أن يتوجه نحو السيطرة "Domination" لحل نزاعاته. وهنا يكمن مبدأ الإرهاب. إذ مهما كان هدف الإرهاب سياسى أو اجتماعى أو أيديولوجى، فهناك هدف معيارى ثابت فى جميع أشكال الإرهاب، ألا وهو السيطرة "Domination".

لقد كانت «السيطرة» عن طرق الرعب "Dominer Par la terreur" هى القانون الذى وحد الأمة الفرنسية وفرض النظام الجديد للثورة الفرنسية. كذلك كانت السيطرة على قوى المجتمع "Dominer le tunulte sociale" هى المبدأ الذى برر استخدام الفوضويين للإرهاب.

أما عند العدميين "Nihilistes" فلم يكن مبدأ القانون يستند إلى الاختيار الحر المباشر بين العدل والظلم أو الخير والشر، وإنما على السيطرة وتوحيد العالم "Domination et unification".

أيضاً السيطرة "Domination" هى جوهر القانون الماركسى الذى يعد فى نظر أنصاره إرادة جماعية للقوة، وأداة للسيطرة.

(٥) وبين الواقع والسيطرة أمكن للإرهاب أن يمد جسراً يسمح له بأن يشكل نظاماً قانونياً. وهنا يكمن نجاح الحركات الإرهابية بعبورها من الواقع إلى القانون مشكلة بذلك ظاهرة العصر الحديث طالما أن القانون بمفهومه الحديث لم يعد إلا مجرد القدرة على السيطرة.

وهنا أيضاً يكمن الفرق الجوهرى بين الإرهاب كمنهج والرعب كوسيلة، فليس من هدف الرعب أبداً إقامة نظام قانونى مستقل "Ordre juridique" وإنما فقط إنشاء أو تعديل حالة أو مركز قانونى "Situation Juridique" داخل النظام نفسه.

(٦) ومن خلال القانون إلى الواقع كمفهوم والسيطرة كمنهج أصبح الإرهاب أساساً للمدنية الحديثة والأنظمة القانونية المعاصرة داخلية كانت أم دولية. الأمر الذى

يجعلنا لا نتردد فى القول بأنه ليس بالاستناد إلى القانون يمكن الحكم على الإرهاب، بل على العكس بالاستناد على الإرهاب يمكن الحكم على القانون!!!

الباب الثانى

المعطيات القانونية للإرهاب

يتبين من الدراسة المتأنية لنصوص ومبادئ القانون الدولى أن مفهوم الإرهاب يندرج فى إطارين مختلفين تماماً إن لم يكونا متناقضين.

أما الإطار الأول فيتحدد فيه مفهوم الإرهاب بالنظر إلى آثاره فى حين تشكل أسباب الإرهاب الأساس فى تعريفه طبقاً للإطار الثانى.

وفى الحقيقة فإن اعتماد هذا وذاك المفهوم من جانب القانون الدولى يرتبط تماماً بالطبيعة أو بالروح التى ميزت الإرهاب فى عصر معين، الأمر الذى يبين إلى أى مدى كان اختزال القانون إلى مجرد واقع تاريخى.

ففى العصور التى غلب فيها على الإرهاب الطابع الثورى بوصفه أيديولوجية تستهدف فرض نظامها بالرعب وإشاعة الخوف والهلع اهتم القانون بآثار الفعل فى المقام الأول فعكس فى نصوصه مفهوم الإرهاب باعتباره وسيلة لخلق ذعر عام أو حالة من الرعب والفرع.

أما فى الأوقات التى شاعت فيها حركات النضال ضد السيطرة الأجنبية عكست نصوص القانون الدولى مفهوم الإرهاب بالنظر إلى أسبابه أى كتمرد مشروع ضد كافة أشكال انتهاك الحقوق الأساسية للشعوب وحقوق الإنسان.

ومن هنا نستطيع التقرير بأن القانون الدولى قد تردد أو بالأحرى قد تمزق بين الفعل ورد الفعل فى حكمه على الإرهاب.

فأيهما يجب أن يكون محلاً لإدانته؟ الفعل الابتدائى الأصلى كالممارسات التى تقوم بها بعض الدول أو أنظمة حكم معينة والتى غالباً ما تكون فى الواقع أقل ظهوراً ولكنها أبلغ أثراً وأشد عمقاً وأكثر غدراً؟

أم رد الفعل الذى يقوم به بعض الأفراد أو الجماعات المنظمة كنتيجة منطقية لمقدماتها، تحت ضغط اليأس والإحباط الذى يدفع، على حد تعبير الأمم المتحدة، البعض إلى التضحية بأرواح إنسانية بما فيها أرواحهم؟

لقد سيطر على نصوص القانون الدولى اتجاه النظر إلى آثار الإرهاب فى المقام الأول وذلك منذ بدايات القرن العشرين وحتى الخمسينات من القرن المنصرم، وخاصة خلال المؤتمرات الدولية لتوحيد القانون الجنائى.

أما اتجاه الأخذ بأسباب الظاهرة فقد ساد بعد منتصف القرن ذاته، ولكنه بدا بصورة أكثر ترابطاً واكتمالاً بصفة خاصة فى الأمم المتحدة اعتباراً من عام ١٩٧٢ م.

وهو ما نستعرضه على الوجه التالى:

الفصل الأول

تعريف الإرهاب بالنظر إلى آثار الفعل

لقد سيطرت فكرة تعريف الإرهاب بالنظر إلى آثاره على اتجاهات الفقهاء وكذا نصوص القانون الدولي طوال الفترات الثورية التي ميزت الإرهاب منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩م وحتى الحرب العالمية الثانية . أما اتجاهات الفقهاء فيمكن استخلاصها بوضوح من خلال أعمال المؤتمرات الدولية لتوحيد القانون الجنائي والتي استمرت في الفترة من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٥م. أما نصوص القانون فتبدوا في معاهدة جنيف لمنع وقمع الإرهاب والمنعقدة في إطار عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٧م.

المبحث الأول

تعريف الإرهاب في أعمال المؤتمرات الدولية لتوحيد القانون الجنائي

غلبت على أعمال هذه المؤتمرات فكرتين رئيسيتين تشكلان الأساس القانوني لتعريف الإرهاب: الفكرة الأولى: فكرة الخطر العام أو الكوني، أما الفكرة الثانية: فهي فكرة الرعب.

المطلب الأول فكرة الخطر العام كأساس لتعريف الإرهاب Danger universel

وتتلخص هذه الفكرة في أن الجرائم التي تشكل خطراً عاماً على كافة الدول، تستحق بهذا الوصف ملاحقة خاصة. إذ يجب أن يكون قمعها طبقاً لقواعد موحدة وعالمية "Regles uniformes et universelles" بصرف النظر عن القانون أو المكان الذي ارتكبت في إطاره أو جنسية مرتكبيها.

وقد تولد عن هذه الفكرة معيارين نوقشا خلال المؤتمرات المختلفة.

أما المعيار الأول فيتناول الجرائم التي تشكل خطراً عاماً أو مشتركاً "Les delits qui peuvent courir un danger commun" أما المعيار الثاني فيتناول الجرائم

الموجهة ضد أسس التنظيم الاجتماعي عموماً " Les delets contre les bases de " "Toute organization sociale

وعلى أثر الانتقادات الموجهة إلى هذين المعيارين ظهرت فكرة الرعب " Terreur كأساس لتعريف الإرهاب .

المطلب الثاني: فكرة الرعب Terreur كأساس لتعريف الإرهاب

ظهرت فكرة الرعب "Terreur" في البداية كعنصر أساسي لتعريف الإرهاب ولكن بمساعدة عناصر أخرى تختلف باختلاف وجهات النظر، ثم تطورت الفكرة لتصبح هي العنصر الوحيد لتعريف الإرهاب.

وعلى هذا الأساس فالإرهاب في نظر البعض هو "تحقيق أهداف سياسية عن طريق الرعب المتحقق باستخدام العنف ضد الأشخاص والأموال" ، وفي نظر البعض الآخر فإن الإرهاب هو "خلق أو إثارة حالة من القلق أو الاضطراب العام أو حالة من الرعب أو أخيراً خلق اضطرابات في العلاقات الدولية" .

ولقد أُنشئت فكرة الرعب بشدة خلال دورات المؤتمرات المتتالية بوصفها مصادرة على المطلوب أو حشو لا طائل منه TAUTOLOGIQUE كمن عرّف الماء بعد الجهد بالماء، إذ أن فكرة الرعب "TERREUR" هي نفسها في حاجة إلى تعريف.

وحتى خارج أطر المؤتمرات الدولية لتوحيد القانون الجنائي لم يتمكن فقهاء القانون الدولي في هذه المرحلة من تحديد معنى الإرهاب أو الوقوف على طبيعته الأمر الذي جعل فقهاء مثل "DONNEDIEU DE VABRES" يمتنع عن تقديم تعريف للإرهاب مكثفاً بذكر خصائصه الرئيسية.

فإذا كان هذا هو موقف الفقه فهل قدمت لنا نصوص القانون الدولي حلاً؟

المبحث الثانى

تعريف الإرهاب فى أعمال عصابة الأمم

اتفاقية جنيف لمنع وقمع الإرهاب

على أثر فكرة الرعب "TERREUR" كأساس للإرهاب أثناء المؤتمرات الدولية لتوحيد القانون الجنائى، وكذا فى اللجنة الخاصة بدراسة الإرهاب بداخل عصابة الأمم فى ضوء المشروع المقدم من الحكومة الفرنسية، فى ذلك الوقت أصدرت عصابة الأمم قرارها فى ١٠ أكتوبر ١٩٣٦م عبرت فيه عن أملها بأن تراجع اللجنة الخاصة النتائج التى توصلت إليها بشأن المشروعين المقترحين لمقاومة الإرهاب على أن تستعين فى ذلك بالملاحظات الواردة فى ردود الحكومات أو تلك المصاغة أثناء المناقشات المختلفة بهدف الدعوة إلى مؤتمر دبلوماسى عن طريق مجلس العصبة عام ١٩٣٧م.

وبالفعل على أثر هذه المناقشات دعى مجلس العصبة إلى المؤتمر المذكور حيث انتهت المناقشات فى جنيف فى ١٦ ديسمبر ١٩٣٧م إلى إقرار اتفاقيتين الأولى: بمنع وقمع الإرهاب، والثانية: بإنشاء محكمة جنائية دولية.

وقد جاء تعريف الإرهاب فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية على الوجه الآتى: "يتضمن تعبير أعمال الإرهاب الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة والتى يكون هدفها أو طبيعتها إثارة الرعب بين أشخاص معينة أو مجموعات من الأشخاص أو العامة".

ويمثل هذا المفهوم العودة إلى فكرة الرعب "TERREUR" لتعريف الإرهاب والسنى تعدد تحصيل حاصل أو مصادرة على المطلوب، إذ ليس لها أى مدلول قانونى، وتكشف عن جوانب سيكولوجية أكثر منها قانونية. فالرعب "TERREUR" لا يتعدى أن يكون فعلاً أو بعض أفعال مستقلة تهدف إلى تعديل بعض المراكز القانونية داخل نفس النظام القانونى وبالتالي فهى لا تحتل أكثر من الأوصاف

القانونية المتعلقة بها فقط قتلاً كانت أو إتلافاً للأموال أم سرقة.. إلى غير ذلك، بينما الإرهاب ليس فعل أو عدة أفعال "ACTES DE TERRORISME" كما هو مفهوم الاتفاقية فهو ليس وسيلة للفعل "MOYEN D'ACTION" وإنما هو منهج عمل "METHODE D'ACTION" ترتبط الأفعال فيه بروابط سببية تقضى بعضها إلى بعض بحيث تشكل فى النهاية هدفاً أساسياً ونهائياً لكل أنواع الإرهاب أياً كانت، ألا وهى إقامة نظام قانونى مستقل، بصرف النظر عن الأهداف المتغيرة بحسب نوع الإرهاب سياسى كان أم اجتماعى أم غيره.

ومن هنا تأتى خصوصية الإرهاب بالنسبة للرعب، فأفعال الإرهاب لا تتدرج مثل أعمال الرعب فى داخل الإطار القانونى للنظام القائم، وإنما هى ضد النظام نفسه، وتحكم عليه من خارجه، فطابعها ثورى سواء داخلياً أم خارجياً، وهنا تكمن معضلة الإرهاب الأساسية إذ تتمخض المسألة فى التحليل النهائى عن حكم شرعية الثورة إن كنا بإزاء النظام القانونى الداخلى أو شرعية حركات التحرر الوطنى أو حتى الحرب فى صورة معينة إذا كنا إزاء النظام القانونى الدولى.

على كل حال فإن العجز عن الإمساك بالطبيعة الأساسية أو المعيار الأساسى للإرهاب فى بنائه الداخلى هو الذى دفع الفقهاء إلى التركيز على آثاره لتحديد معناه الأمر الذى أفضى بهم فى النهاية إلى لا شئ. فهم بحثوا عن الإرهاب فوجدوا الرعب، ولا يتعدى هذا مجرد فعل معزول ذا أبعاد سيكولوجية وليست قانونية.

الفصل الثانى

تعريف الإرهاب بالنظر إلى أسباب الفعل

منذ الحرب العالمية الثانية طفت على السطح عناصر جديدة فتحت للقانون الدولى آفاقاً جديدة تماماً فيما يتعلق بقضية الإرهاب. فلم يعد الإرهاب على المستوى الفردى هو ذلك الفكر الذى يستهدف فرض نظامه بإشاعه الرعب والهلع وإنما هو شكل جديد من أشكال النضال المسلح ضد انتهاكات الحقوق الأساسية للشعوب وانتهاكات حقوق الإنسان.

كما لم يعد الإرهاب على مستوى الدول مجرد ممارسات حكومة ثورية أو بعض أنظمة الحكم وإنما أضحى يشكل نوعاً من الاستراتيجية غير المباشرة تبدو ممارستها حتمية بالنسبة للدول فى المرحلة الحالية من تطور العلاقات الدولية.

وفى الحقيقة فإن هذا التحول فى الحكم يوضح مدى أهمية الأسباب الأصلية للإرهاب ودورها فى تشكيل مفهومه القانونى: إذ لم يعد آثار الفعل هى العنصر الحاسم الذى يمكن الاستناد إليه فى تحليل المشكلة، وإنما أضحت أسبابه هى المركز الرئيسى الذى تدور حوله كل محاولات صياغة مضمون الإرهاب. الأمر الذى أدى إلى مواجهة بين منهجين متعارضين فى تحليل المشكلة لا يمكن التوفيق بينهما بحال. وقد انعكس هذا التعارض على كافة جوانب مشكلة الإرهاب وخاصة تعريفه. لذا لزم أولاً إيضاح مفهوم فكرة أسباب الإرهاب الأصلية ثم بيان التعريفات التى صيغت طبقاً لهذا المفهوم.

المبحث الأول

مفهوم الأسباب الأصلية للإرهاب CAUSES SOUS JACENTS

لا شك إن ظهور فكرة أسباب الإرهاب كأساس لتشكيل مفهومه في النصف الثاني من القرن العشرين يعد أمراً منطقياً في ضوء تطور العلاقات الدولية في هذه المرحلة، التي فرضت على الجماعة الدولية أن تلتفت إلى أسباب كثير من الظواهر الدولية، معرضة عن آثارها لحل التناقضات التي خلفتها هذه الآثار في نظامه القانوني، حتى ولو كان هذا المنطق معوجاً بالنظر إلى أن فكرة أسباب الجريمة أو بواعثها لم تكن يوماً من الناحية القانونية المجردة أساساً لتحديد مفهومها أو تكيفها.

وفى الواقع فإن هناك ثلاث مسائل رئيسية يمكن أن تشرح لنا بوضوح هذا المنطق وهذا الاعوجاج في ذات الوقت نتناولها على الوجه التالي:

المطلب الأول: ظهور فكرة أسباب الإرهاب الأصلية على الساحة الدولية

ظهرت هذه الفكرة بوضوح على أثر عملية ميونخ "MUNICH" ضد البعثة الإسرائيلية في الدورة الأولمبية عام ١٩٧٢م حيث طلب السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت إدراج مسألة الإرهاب بجدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين، والتي أدرجتها بالفعل تحت عنوان "إجراءات منع الإرهاب الدولي الذي يؤدي إلى تعريض أرواح الأبرياء للخطر والتضحية بها أو الحريات الأساسية".

ثم أحالت الجمعية العامة المسألة إلى اللجنة السادسة ولكن مع تعديل جذري يشير إلى تغير عميق في النظام القانوني الدولي فيما يتعلق بقضية الإرهاب حيث أضافت الجمعية إلى العنوان الأصلي العبارة التالية: "ودراسة الأسباب الأصلية لأشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تجد جذورها في البؤس واليأس والظلم والإحباط الذي يدفع بالبعض إلى التضحية بأرواح إنسانية بما فيها أرواحهم من أجل إجراء تعديلات جوهرية".

والقراءة السريعة لهذا النص تكفى لبيان الانقسام الحاد فى النظام الدولى، فبينما يذهب اتجاه إلى التركيز على فكرة تعريض الإرهاب حياة الأبرياء للخطر والتضحية بالحياة الإنسانية، يذهب اتجاه آخر إلى ترجيح فكرة أسباب الإرهاب التى تجدد جذورها فى البؤس والظلم واليأس والإحباط الذى يدفع بالبعض إلى التضحية بأرواح إنسانية بما فيها أرواحهم.

ورغم هذا الانقسام الحاد فهناك اتفاق على شئ ألا وهو فكرة الإنسانية. ولكن أيهما: الإنسانية البريئة؟ أم الإنسانية البائسة؟ .

ذلك الذى يوضحه القرار ٣٠٣٤ الذى أصدرته الجمعية العامة فى دورتها السابعة والعشرين والذى يشهد عنوانه بالميل نحو الإنسانية البائسة حيث اعتمدت فكرة المنع وليس القمع، كما كان مضمون القرار أيضاً له دلالة وليس فقط عنوانه حيث أعيد تأكيد حقوق الشعوب الأساسية فى تقرير مصيرها، واستقلال كافة الشعوب الخاضعة لأنظمة استعمارية أو عنصرية وكافة الأشكال الأخرى للسيطرة الأجنبية، والأكثر دلالة تأكيد القرار على شرعية نضالها وبصفة خاصة نضال حركات التحرر الوطنى.

بل ولقد ذهب القرار أبعد من ذلك بكثير عندما أدان ما أسماه أعمال القمع والإرهاب التى لازالت تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية بمنعها الشعوب من حقوقها المشروعة فى تقرير المصير والاستقلال وحقوق الإنسان الأخرى وحرياته الأساسية.

وهكذا ظهرت فكرة أسباب الإرهاب على الساحة الدولية كأساس لتحديد مفهومه، ومنذ ذلك الحين انطلق جدل عنيف بشأن تحديد مفهومها.

المطلب الثانى: تحديد ماهية أسباب الإرهاب

ويثور فى هذا الصدد سؤالين هامين:

الأول: يتعلق بماهية هذه الأسباب.

الثانى: كيفية ظهور رد الفعل فى صورة إرهاب.

أما عن السؤال الأول فقد أجابت عنه حكومة الإمارات العربية المتحدة فى ملاحظاتها المقدمة على السكرتير العام للأمم المتحدة فى ٢٠ فبراير ١٩٧٩م طبقاً للقرار ١٤٧/٣٢ حيث حددت هذه الأسباب فى الآتى:

١- عجز الأمم المتحدة عن تحقيق أهدافها خاصة تلك المتعلقة بوضع نهاية لكل أشكال الاستعمار، والقمع والعنصرية والى تنتهك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

٢- عجز الأمم المتحدة عن:

أ- تأسيس التعاون الدولى.

ب- حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلاد النامية.

ج- تقليل الفجوة المتفاقمة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة.

د - رفع الحد الأدنى لحياة الأغلبية العظمى للشعوب التى لازالت غير قادرة على امتلاك الحد الأدنى الضرورى للعزة والكرامة.

٣- عجز الأمم المتحدة عن إيجاد تسوية عادلة ودائمة لكثير من المشاكل الدولية الناشئة عن السلب والاعتصاب أو المظالم أو طرد كثير من الشعوب من أوطانها وعلى رأسهم الشعب الفلسطينى.

٤- عجز الأمم المتحدة عن تطبيق القرارات المتخذة بالإجماع أو بالأغلبية الساحقة أو فرض عقوبات ضد الدول المتهمه بالعدوان أو تلك التى تنتهك القانون الدولى، والأعراف القائمة.

هذا العجز يشجع الدول من ناحية على الاستمرار فى الخطأ، وارتكاب أعمال عدوان جديدة وانتهاكات أخرى متلاحقة، فضلاً عن الاستخفاف بالمنظمات الدولية وبقراراتها، ومن ناحية أخرى يدفع بعض الجماعات والأفراد والشعوب المتضررة،

والمعرضة للإبادة لاستعمال العنف للنضال من أجل حقوقها، والتضحية من أجل استرداد حرياتهما والمحافظة على حقوقها فى الحياة.

أما عن السؤال الثانى فقد أجابت عنه السكرتارية العامة للأمم المتحدة فى الدراسة التى أعدتها طبقاً لقرار اللجنة السادسة فى جلستها ١٣١٤ فى سبتمبر ١٩٧٢م بأن وضعت العنف كما لو كان هو العنصر الجوهرى للإرهاب. ذلك إن هذه الأسباب قد ساهمت فى البؤس والإحباط والظلم واليأس التى وإن لم تكن فى ذاتها أسباب مباشرة أو غير مباشرة. الأمر الذى يتمخض فى النهاية عن الإرهاب، ذلك أن العنف يولد العنف، والإرهاب يولد الإرهاب هكذا فى حلقة لا تنتهى. فالإرهاب ليس إلا الحد الأقصى للعنف "FORME EXTREME".

ومع ذلك فمن الخط الاستناد إلى فكرة العنف لتعريف الإرهاب وإن كان اقتراحها هو الغالب دائماً، فيكفى أن نعرف أن مجرد سرقة وثيقة على درجة خطيرة جداً من السرية وهى وسيلة غير عنيفة مطلقاً تكفى لأن ترهب العالم بينما استخدام قنبلة، وهو وسيلة بطبيعتها عنيفة للغاية، لقتل خصم شخصى لا يمكن أن تعد عملاً إرهابياً.

ومن ناحية أخرى ففكرة العنف كأساس للإرهاب تؤدى إلى الوقوع بنا فى دائرة مفرغة بين العنف والعنف المضاد بما لا يمكن الخروج معه إلى نتيجة مطلقاً.

المطلب الثالث: الجدل حول فكرة أسباب الإرهاب كأساس لتحليل الظاهرة.

احتدم الجدل باللجنة الخاصة بالإرهاب داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مسائل ثلاث أساسية:

الأولى: الأهمية الواجب إعطاؤها لدراسة فكرة أسباب الإرهاب.

الثانية: ملائمة دراسة هذه الأسباب بفرض أهميتها.

الثالثة: المهمة الموكلة للجنة الخاصة بدراسة الإرهاب فى هذا الصدد.

ولا شك إن وراء هذا الاختلاف مغزى هام سوف نتناوله بعد دراسة أوجه هذا الجدل.

أولاً: أوجه الجدل حول فكرة أسباب الإرهاب:

أما عن أهمية دراسة هذه الأسباب فقد ذهبت بعض حكومات الدول وعلى رأسها الدول العربية والإسلامية ومجموعة الـ "٧٧" إلى أنه من المخادعة التوقف عند إدانة الإرهاب دون دراسة أسبابه الأساسية. فالمكافحة الفعالة للإرهاب تقتضى فى المقام الأول استبعاد أسبابه. ويكفى فى هذا الصدد إن الجمعية العامة عند إحالة الموضوع إليها من قبل السكرتير العام فى بداية الأمر قد عدلت العنوان لتضيف إليه فكرة دراسة الأسباب.

ومع ذلك فقد رأيت بعض الوفود الأخرى تتقدمها الدول الغربية بزعم الولايات المتحدة الأمريكية أنه رغم أهمية دراسة هذه الأسباب إلا أن البدء بوضع إجراءات منع مكافحة الإرهاب تعد أمراً حتمياً وطارئاً لا يحتمل التأخير.

أما عن ملائمة هذه الدراسة فقد ذهبت بعض الوفود إلى أن دراسة أسباب الإرهاب تعتبر شرط أولى ومبدئى لإمكانية وضع إجراءات كفيلة بمحاربة الإرهاب، إذ كيف يتسنى علاج ظاهرة دون الوقوف على أسبابها؟ إضافة إلى أن الجمعية العامة فى قرارها ١٤٧/٣٢ لسنة ١٩٧٧م قد دعت فى فقرتها السابقة من هذا القرار إلى دراسة أسباب الظاهرة أولاً ثم إصدار توصياتها بعد ذلك بشأن الإجراءات الواجب اتباعها لمكافحة الظاهرة.

ومن الجانب الآخر اعترضت بعض الوفود الأخرى على دراسة أسباب الظاهرة أولاً إذ أن دراسة مثل هذا المشروع الواسع والمعقد يجب أن ينظر إليه على المدى الطويل. وحتى بفرض الانتهاء من دراسة هذه الأسباب فلا يعنى ذلك انتهاء الإرهاب ولا يعقل الانتظار دون وضع قواعد لمكافحة الإرهاب لحين الانتهاء من دراسة أسبابه خاصة فى ضوء تكاثر الأعمال الإرهابية وانتشارها. ولذا فعلاقة أسباب الإرهاب بإجراءات قمعه ليست علاقة شرطية.

أيضاً فإن المهمة الموكلة للجنة كانت محل مناقشة حادة، إذ ذهبت بعض الوفود وعلى رأسها وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم جدوى المهمة الموكولة إلى اللجنة لأن هذه الدراسة إما أن تكون سطحية وبالتالي يتوقف الأمر عن مجرد تعداد مبسط للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعروفة مسبقاً، وإما أن تكون دراسة متعمقة الأمر الذي يجعل مهمة اللجنة عقيمة إذ لا يعدوا دورها مجرد تكرار لما تقوم به اللجان الأخرى المتخصصة في دراسة هذه المشاكل داخل الأمم المتحدة أو الاعتداء على هذا الاختصاص.

ومن ناحية أخرى اعترضت وفود أخرى بأن هذا لا يشكل مجرد تكرار ولا اعتداء على اختصاص اللجان الأخرى لأن دراسة هذه المشاكل سوف ينحصر في ضوء تعلقها بالإرهاب، والدليل على ذلك أن دراسة هذه المشاكل بمعرفة اللجان الأخرى المتخصصة والتي بدأت منذ وقت طويل لم تمنع وقوع أعمال العنف حتى الآن بل زادت وتكاثرت.

ثانياً: مغزى الاختلاف حول فكرة أسباب الإرهاب:

إن الاختلاف الذي ساد المناقشات المتعلقة بفكرة أسباب الإرهاب كأساس لتحليله ليس مسألة عقوية وإنما يجسد انقسام جذري في النظام القانوني الدولي، وبالتالي فالأمر لا يتعلق بمجرد اختلاف في وجهات النظر وإنما هو اختلاف يستند إلى أساس قانوني وله نتائج المنطقية التي تتعكس على مجمل المشكلة خاصة فيما يتعلق بتعريف الإرهاب أو فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحته.

ففيما يتعلق بمفهومه فإن اعتماد فكرة تعنى أن الإرهاب ليس إلا مجرد نتيجة منطقية لمقدماتها، وبالتالي الاعتراف بأنه ليس إلا ظاهرة عارضة، الأمر الذي يعنى وصفه "بالإرهاب المضاد" أو بالأحرى فإن تعريف الإرهاب إما أن يكون متسعاً ليشمل كافة الحالات والأعمال التي كانت سبباً له والتي تحتل هذا الوصف، أو يكون ضيقاً بحيث يستبعد الأعمال التي لا تعدوا أن تكون مجرد دفاع عن النفس خاصة تلك المندرجة في إطار حركات التحرر الوطني.

أما الجانب الآخر فيعنى ذلك بالنسبة له أننا إزاء جريمة على كل حال، وأن العناصر المكونة لهذه الجريمة ليس لها علاقة بأسبابها، فليس هناك من جريمة إلا ولها بواعث وأسباب، تلك البواعث تتعلق بعلوم الأجرام ومجالات أخرى غير القانون. فاعتماد فكرة الأسباب يعنى قبول الجريمة كأمر حتمى.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الإرهاب فالاتجاه الأول يعنى اعتماد فلسفة المنع من حيث المبدأ فى حين أن الاتجاه الثانى يعنى الأخذ بفلسفة القمع كضرورة أولية.

وفى ضوء هذا الجدل يثور التساؤل عن إمكانية تعريف الإرهاب على هذا الأساس المتناقض؟ وذلك هو موضوع بحثنا التالى:

المبحث الثانى

تعريف الإرهاب فى ضوء فكرة الأسباب الأصلية CAUSES SOUS-JACENTES

لم يكن غريباً أن ينعكس التناقض حول فكرة أسباب الإرهاب كأساس لتحليله على تعريفه حيث تصادم مفهومان متعارضان بصورة جذرية: الأول اتجاه الإرهاب الفردى "TERROSISME INDIVIDUEL" والثانى اتجاه إرهاب الدولة "TERROSISME D'ETAT" سواء كان هذا التصادم بين الدول فى إطار الأمم المتحدة أو بين الفقه على الساحة الدولية أو بين نصوص القانون الدولى الوضعية. وهو ما نوضحه فيما يلى:

المطلب الأول: تعريف الإرهاب فى مفهوم الدول

ظهر اتجاهات متعارضان فى هذا الصدد:

الأول: مفهوم دول العالم الثالث: إرهاب الدولة "TERROSISME D'ETAT"

فالإرهاب فى نظر دول العالم الثالث وكذا دول عدم الانحياز هو فى المقام الأول "إرهاب الدولة" "TERROSISME D'ETAT" فهو يشكل الأساس فى أى رد فعل عنيف من جانب الأفراد، وبالتالي فإن ما نطلق عليه إرهاب الأفراد ليس إلا نتيجة منطقية، وثانوية سوف تختفى بصورة تلقائية مع اختفاء أسبابها. وبالتالي كان تعريف الإرهاب فى المشروع المقدم من هذه المجموعة من الدول إلى اللجنة الخاصة كالآتى:

إن أعمال الإرهاب الدولى تشمل:

- ١- أعمال العنف وأعمال القمع الأخرى التى تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية ضد الشعوب التى تناضل من أجل حرياتها وحقوقها المشروعة فى تقرير المصير والاستقلال وحقوق الإنسان وحياته الأساسية.
- ٢- قبول دولة أو مساعدتها لمنظمات ذات توجهات فاشية أو مرتزقة تكون أعمالها الإرهابية موجهة ضد دول أخرى ذات سيادة.

٣- أعمال العنف المرتكبة بواسطة أفراد أو مجموعات من الأفراد تعرض حياة الأبرياء للخطر أو تودى بها أو تعرض الحريات الأساسية للخطر... على ألا يؤدي هذا التعريف بالمساس بحق المصير والاستقلال لكافة الشعوب الخاضعة إلى أنظمة استعمارية وعنصرية وكذا الأشكال الأخرى للسيطرة الأجنبية، ولا بشرعية نضالها وبخاصة نضال حركات التحرر الأشكال الأخرى للسيطرة الأجنبية، ولا بشرعية نضالها وبخاصة نضال حركات التحرر الوطنى طبقاً لأهداف ومبادئ الميثاق والقرارات الصادرة من أجهزة الأمم المتحدة.

٤- أعمال العنف المرتكبة بواسطة أفراد أو مجموعات بهدف تحقيق مكاسب شخصية والتي لا تتوقف آثارها على دولة واحدة.

ولقد استندت دول العالم الثالث إلى كثير من قرارات الأمم المتحدة فى هذا الشأن.

الثانى: مفهوم الدول الغربية: إرهاب الأفراد "TERROSISME INDIVIDUEL"
لقد تجاهلت الدول الغربية فكرة إرهاب الدولة تماماً عند صياغتها لتعريف الإرهاب. فهو بالنسبة لها فقط إرهاب الأفراد.

وهو المقصود بالإرهاب الدولى والذى يقتضى التضحية بالأرواح البرينة والحريات الأساسية.

أما ما يطلق عليه إرهاب الدولة فهو يتعلق بمجالات أخرى كالعنوان "AGRESSION" أو الأوصاف الأخرى الخاصة بالقانون الإنسانى.

وبالتالى فالإرهاب يعنى "أعمال العنف المرتكبة بواسطة الأفراد أو جماعات الأفراد خارج إطار النزاع المسلح فى دولة ثالثة والموجه ضد أشخاص أبرياء".

ومن أمثلة التعريفات الواردة فى التعريف والمقترح بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية والذى يحدد الإرهاب:

"بكل شخص يقتل بصورة غير مشروعة شخصاً آخر أو يسبب له أضراراً بدنية خطيرة أو يقوم بخطفه، أو محاولة ارتكاب مثل هذا الفعل أو الاشتراك مع شخص يرتكب أو يحاول ارتكاب مثل هذا الفعل، يعد مرتكباً لجريمة دولية إذا كان هذا الفعل:

I- قد ارتكب أو أنتج آثاره خارج إقليم الدولة التي ينتمي إليها المتهم بجنسيته.

II- قد ارتكب أو أنتج آثاره.

١- خارج حدود الدولة الموجه ضدها الفعل.

٢- داخل إقليم الدولة الموجه ضدها الفعل إذا كان المتهم عالماً أو لديه أسباب العلم بأن الشخص الموجه ضده الفعل ليس من مواطني هذه الدولة.

iii- ألا يكون الفعل قد ارتكب عن طريق أو ضمن أحد أفراد القوات المسلحة في دولة أثناء عمليات العدوان.

iv- أن يكون من شأنه إحداث أضراراً أو الحصول على تنازلات من دولة أو من منظمة دولية.

وفى ضوء هذا التعارض بين مواقف الدول داخل الأمم المتحدة لم يتم التوصل إلى تعريف الإرهاب خلال الدورات المتعاقبة للمنظمة الدولية حتى يومنا هذا. فما موقف الفقه إذا؟

المطلب الثانى: تعريف الإرهاب فى مفهوم الفقهاء

إن الملاحظة الأولى التى تفرض نفسها فى هذا الصدد، أن الفقه قد انقسم بدوره فى تعريفه للإرهاب بحسب الأيديولوجية التى ينتمى إليها، هذا أو ذاك الفريق من الفقهاء، الأمر الذى أدى إلى صياغة المفاهيم الفقهية للإرهاب اعتباراً من الإدانة المسبقة للمفاهيم المتعارضة

أيديولوجياً^(١) ، ومن ثم تراعت دائماً فكرة إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد في الخلفية الفكرية لكل فريق وأن كان ذلك من خلال مسميات أو أطروحات مختلفة. كذلك التي تربط سير الإرهاب وانتهاكات القانون الإنساني^(٢) ، أو تلك التي تحدد مفهوم الإرهاب بالاستناد إلى فكرة الرعب "la terreur" .

الإرهاب وانتهاكات القانون الإنساني :

أما الربط بين الإرهاب وانتهاكات القانون الإنساني، فهو يستند إلى فكرة العنف بدون تمييز وذلك من خلال التفرقة بين ما اصطلح عليه الإرهاب المطلق والإرهاب النسبي^(٣) أو بالتمييز بين إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد.

الإرهاب المطلق والإرهاب النسبي

أما الإرهاب المطلق فهو ذلك النوع من الإرهاب المجرم في كل الأوقات، وفي كافة الظروف، في زمن الحرب كما هو الشأن في زمن السلم، في إطار العمليات العسكرية أم خارج نطاق القتال. فهو يندرج في إطار النزاعات المسلحة الدولية، وبعض النزاعات الداخلية طبقاً لمعايير معينة. فيعتبر إرهاب مطلق في هذا المفهوم كل شكل من أشكال العنف ينتهك من بين القواعد التي تحكم هذا الإطار، تلك التي من شأنها تجنب أن يصبح هذا العنف وحشياً، وبربرياً وغير إنساني وبلا جدوى.

(١) في هذا المعنى:

Ch. BASSIOUNI, "Perspectives en matière de terrorisme", mélanges Bouzat, éd. A. Pedone, Paris, 1980 P. 471 et s.

وفي نفس المعنى أيضاً :

Fridlander: Terrorism and International law: what is being done? 8 Rutgers. Comden tr. J. 383 et 384, 1977.

ذكره شريف بسيوني في المرجع السابق ص ٧٢، ملاحظة ٤، راجع أيضاً في نفس المرجع ملاحظة ٥، ٦، ٧.

(٢) راجع على سبيل المثال

Colloque de Buxelles, 1974, op. Cit.

(٣) راجع:

E- DAVED, Colloque de Buxelles, 1974, Réflexion sur la définition et la répression du terrorisme.

فالطابع العسكرى للأهداف المهاجمة لا تمحو طابعها الإنسانى، فالتعذيب وقتل الأسرى والقنل بالجملة تشكل فى هذا المفهوم جرائم إرهاب. وبالتالي يخطط الإرهاب المطلق هنا بصورة عامة مع انتهاكات القانون الإنسانى. وإن كان يتميز عنه طبقاً لإطارين محددين:

الإطار الأول: هو ذلك الذى يتضمن الانتهاكات الموصوفة فى اتفاقيات جنيف بالانتهاكات الخادة أو الخطيرة "INFRACTIONS GRAVES".

الإطار الثانى: فهو المتضمن الانتهاكات الخاصة بالقواعد التى تحدد الأهداف الجائز مهاجمتها أو التى تحرم استخدام بعض الأسلحة أو تلك التى تحرم استخدام بعض الوسائل.

وفى هذا النظر يتضح أن الإرهاب المطلق يتطابق مع انتهاكات القانون الإنسانى بأحد شرطين:

إما باستخدام وسائل وحشية أو بربرية غير ذى جدوى.

إما بمهاجمة أهداف برئة "Objectif innocent"

أما الإرهاب النسبى، فهو ذلك الشكل من أشكال العنف المسلح الذى إذا ارتكب فى وقت السلم اعتبر إرهاباً، فى حين اعتبر مشروعاً تماماً إذا ارتكب فى وقت الحرب، كتدمير شبكات الاتصال على سبيل المثال.

وخلصاً هذا النظر فى مجمله أن كل عمل عنف مسلح يرتكب فى وقت السلم بهدف سياسى يعتبر إرهاباً. ومع ذلك لا يعد كذلك أعمال العنف التلقائية التى تقع أثناء الحملات الانتخابية أو المظاهرات السياسية. إذ لابد من توافر "نية الإرهاب" تلك النية التى تبدو فى الطابع المجانى لآثار الفعل المرتكب دون تمييز أو دون تبرير.

وعليه عرف أصحاب هذا النظر الإرهاب بأنه كل عمل عنف مسلح يرتكب لأغراض سياسية أو اجتماعية أو فلسفية أو أيديولوجية أو دينية، ويكون من شأنها

انتهاك القواعد التي تحرم استخدام الوسائل الوحشية أو البربرية أو مهاجمة الأهداف البريئة أو التي ليس لها فائدة عسكرية من بين قواعد القانون الإنساني^(١). والواقع أن فكرة ربط الإرهاب بالقانون الإنساني ليس لها أساس منطقي أو قانوني أو عملي.

فكما هو الشأن في أعمال المؤتمرات الدولية لتوحيد القانون الجنائي، وكذا في اتفاقيات جنيف لمنع وقمع الإرهاب ١٩٣٧، لم يعرف هذا الاتجاه الإرهاب وإنما عرف الفعل الإرهابي، بل ليس كل أفعال الإرهاب وإنما فقط بعض أعمال العنف التي يمكن أن تكشف أو تعكس طابعاً إرهابياً في حين أن الإرهاب ليس فعلاً ولا مجموعة أفعال معينة إنما هو منهج عمل أو نظام متكامل *méthode d'acation* ترتبط فيه الأفعال بالنتائج بعلاقة سببية تضمن له التحول من الواقع إلى القانون، من اللا مشروعية إلى المشروعية، أما تجميع بعض من أشكال العنف تحت مسمى الإرهاب فهو ليس إلا مجرد تصنيف وليس تعريف.

هذا بالإضافة إلى أن تعريف الفعل الإرهابي باستخدام وسائل وحشية أو بربرية أو مهاجمة أهداف بريئة أو بالطابع المجاني لآثار الفعل يعد مصادره على المطلوب، إذ لم يتسنى لأحد حتى الآن أن يضع تعريفاً قانونياً محدداً لهذه التعبيرات أو المصطلحات: فالوحشية أو البربرية أو البراءة أو المجانية ليس لها مدلول قانوني يمكن الوقوف عليه. فتفجير طائرة أثناء طيرانها من أجل الحصول على مبلغ التأمين المقرر، أو قتل إنسان لغريمه الشخصي باستخدام قنبلة، أو إلقاء سكران لزجاجة مولوتوف لتفجير الملهى الليلي الذي طرد منه، كل ذلك استخدمت فيه وسائل عنيفة ووحشية دون مبرر ولم يقل أحد بأن هذه الأفعال تشكل جريمة إرهاب في حين أن سرقة وثيقة على درجة عالية من الخطورة، كأن تكون متعلقة باستخدام سلاح نووي يمكن أن ترهب العالم كله. وليس في الأمر أي عنف في استخدام الوسائل.

ومن هنا نأتى إلى إدانة فكرة العنف ذاتها كأساس لتعريف الإرهاب. إذ يمكن أن يتحقق الإرهاب كما هو الشأن فى هذا المثال دون أى عنف.

كذلك فإنه فى ظل التقدم الحالى لوسائل التقنية الحديثة وتعقد الأسلحة المستخدمة فى الحروب، وفى ظل التطور الحالى للقانون الدولى أصبح من الصعب إقامة حد فاصل بين إطار الحرب وإطار السلام، وبالتالي معرفة ما إذا كان الفعل يندرج فى إطار الحرب فيكون مشروعاً أو فى إطار السلام فيكون إرهابياً^(١).

وفى النهاية فليس لهذا التحليل أساس عملى إذ أن الدول إن كانت متفقة على أن جرائم الحرب ليست جرائم سياسية، إلا أن كثيراً من الدول ترفض نزع الطابع السياسى عن كثير من الأعمال التى تعد إرهابية فى نظر البعض الآخر وبالتالي ترفض تسليم القائمين بها. علاوة على دقة وصعوبة التفرقة بين أعمال المقاومة وأعمال الإرهاب فى كثير من الأحيان^(٢).

إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد:

إن فكرة "العنف بدون تمييز" كأساس للربط بين الإرهاب وانتهاكات القانون الدولى الإنسانى تم تصويرها بصورة مختلفة بحسب ما إذا كان هذا العنف مرتكباً عن طريق الأفراد أم عن طريق الدولة. فكلاهما يندرج فى نظام قانونى مختلف تماماً عن الآخر.

فرغم الطابع المطلق للعنف بدون تمييز سواء كان مرتكباً من قبل الدولة أم من قبل الأفراد إلا أن هناك اتجاه رغم ذلك من جانب الحكومات إلى التخفيف من الطابع المطلق لتجريم هذا العنف إذا ما كان واقعاً من قبل الدولة، حيث تضع

(١) راجع المعايير التى اقترحها البروفسير ZORGBIBE لتمييز الصراعات المسلحة ذلت الطابع

الدولى وذلك فى مؤتمر بروكسل يناير ١٩٨٠ حول تعريف النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولى.

Colloque du Bruxelles, janvier 1980 sur "la définition du conflit armé à caractère international"

E. DAVID., Op. Cit., p. 156.

(٢)

استثناءات على هذا الإطلاق فى بعض الظروف، كالضرورات العسكرية "Nécessité militaire" أو أزمة تهدد بقاء الأمة ^(١) .

وهذه الاستثناءات أمكن إثارتها دائماً فى مواجهة القانون الجنائى الداخلى ^(٢) ، إلا أنها تثير مشاكل عميقة. فيما يتعلق بالقانون الدولى بسبب حقوق الإنسان والقانون الإنسانى، إذ تبدو كما لاحظ بعض الفقهاء أنها تطرح أو تشكل فى الطابع الأمر لمنع الهجمات العشوائية "Attaques indiscriminées" المنصوص عليه فى المادة ٤/٥١ ب ، ج من البروتوكول الأول الإضافى لاتفاقيات جنيف ^(٣) .

كما أن مبدأ التسليم أو العقاب فى مجال القمع لا يتمتع بنفس الثبات فى إرهاب الدولة كما هو الشأن فى إرهاب الأفراد. فبينما نص عليه بصورة واضحة ودون أدنى غموض فيما يتعلق بإرهاب الأفراد ^(٤) نجده قد

^(١) راجع على سبيل المثال:

E. David, "L'excuse de l'ordre supérieur et de l'état de nécessité, R. D. I., p. 80 (1978-1979).

^(٢) FORIERE, "De l'Etat de nécessité" en Droit Pénal" Bruxelles, 1951.

^(٣) VAN DEN EOJNGAERT et BART DE SCHUTTER "Terrorisme individuel et terrorisme de l'Etat" : une différence d'analyse? "in" Liccité en Droit positifet référence légales aux valeurs", deuseième jouenée d'étueks juridiques, Jean Dobin organisées par l'unité de Droit pénal, Bruxelles, Bruglant, 1982, Bible de droit de l'université catholique de fovin, 14.

^(٤) كما هو الشأن على سبيل المثال فى اتفاقية لاهائ لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ مادة ٧ ، واتفاقية مونتريال لقمع الأعمال غير المشروعة ضد أمن الطيران المدى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ مادة ٧ ، كذلك اتفاقية منع وقمع الجرائم ضد الأشخاص المتمتعين الحماية الدولية بما فى ذلك المبعوثين الدبلوماسيين والمبرمة فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ مادة ٧ ، والاتفاقية الدولية ضد الاحتجاز كرهائن فى ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ مادة ٨ ، والاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب فى يناير ١٩٧٧ .

تغيب تماماً أو على أكثر تقدير صيغ بطريقة غامضة تدعوا إلى اللبس في كثير من الأحيان ^(١) فيما يتعلق بإرهاب الدولة. وبالتوازي كذلك فإن إرهاب الأفراد، على الأقل في أوروبا فقد تم نزع الصفة السياسية عنه تماماً ، فيما يتعلق بمسألة تسليم المجرمين، إلا أنه في مجال إرهاب الدولة، فإن اللجوء السياسى لا زال معمولاً به إلى حد كبير، على الأقل وحتى قبيل أحداث ١١ سبتمبر المعروفة ^(٢) على أن نزع الطابع السياسى فى جرائم الحرب والإبادة الجنسية المنصوص عليها فى البروتوكول الإضافى للاتفاقية الأوربية للتسليم ليس إلا استثناء فى هذا الصدد وحتى فى هذه الحدود فلم يصدق على هذا البروتوكول إلا عدد قليل فقط من الدول (ثلاث فقط حتى عام ١٩٨٠) ^(٣).

وأخيراً فإن التشريعات الداخلية وتطبيقات الدول تؤكد هذا التفاوت بين إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد.

وفى الواقع فإن فكرة التمييز بين إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد كأساس للتجريم والعقاب ليس لها أساس قانونى، كما هو الشأن فى كل معايير التمييز المتعلقة بالإرهاب. ذلك أنه أياً كان شكل الإرهاب، سواء كان إرهاب أفراد أم إرهاب دولة، إرهاب مطلق أم إرهاب نسبي، ارتكب فى دولة أو فى عدة دول فهناك دائماً جوهر واحد للإرهاب ، يشكل بناءه القانونى الخاص به لا يختلف عنه مهما كان الشكل الذى يتخذه. فذلك الاختلاف فى الشكل لا يتأتى عن اختلاف فى العناصر الأساسية

(١) كما هو الشأن فى المخالفات المنصوص عليها فى المواد ١/٥٠ ، ٢/٥١ ، ٣/١٣٠ ، ٣٠/١٤٧ من اتفاقيات جنيف ، أما فيما يتعلق بجرائم الحرب كذلك المنصوص عليها فى م ٣ من اتفاقيات جنيف فلا تجد للالتزام بالتسليم فيها مكاناً.

(٢) كما هو الشأن فى الاتفاقيات المتعلقة بالطيران المدنى والسالف الإشارة إليها وكذلك الاتفاقية الدولية لمنع الإرهاب.

المكونة لهذا البناء، وإنما من تدخل عناصر قانونية خارجية عن تكوينه الجوهرى،
والتي لا يؤثر التغير بشأنها على مفهومه القانونى.

على كل حال يتبين مما سبق أن فكرة الربط بين الإرهاب وانتهاكات القانون
الإنسانى لا تصلح كأساس لبيان مفهوم الإرهاب.

وخارج هذا الإطار فلا تستطيع أن تتلمس فى مجال الفقه اتجاه متميز أو تحليل
منهجي للإرهاب، بل على العكس فكل ما كتب لا يعدوا أن يكون عناصر إضافية
لا تساعد إلا فى إخفاء مزيد من الغموض على المشكلة كما هو الشأن فى عودة
كثير من الفقهاء إلى المعايير الحشوية السابقة، كمعيار "الرعب" Terreur أو العنف
Violence وإن كان فى مضامين مختلفة أو أطر جديدة.

الإرهاب والعودة إلى معايير الرعب terreur والعنف Violence

لقد ظهر الاتجاه للأخذ بفكرة الرعب التى سبق اعتمادها فى المؤتمر اسدولى
لتوحيد القانون الجنائى اعتباراً من عام ١٩٣١ مرة أخرى فى العقود الأخيرة عن
طريق كثير من الفقهاء، وخاصة فى المؤتمر الدولى للدفاع عن الديمقراطية ضد
الإرهاب فى أوروبا والمنعقدة فى استراسبورج Strasbourg ١٩٨٠^(١).

فالإرهاب فى نظر المدعى العام الأسباني Mondizobal هو كل عمل تدميرى
من شأنه بث الرعب^(٢).

وفى رأى البرفوسير Gerin بالمعهد الدولى لدراسات القانون بتريست Triest
فإن الإرهاب شكل من أشكال العمل السياسى ذو الطابع الإجرامى يشكل خطراً
للمجتمعات الديمقراطية^(٣) وعند Paul Wilkinson فإن الإرهاب هو استخدام

^(١) راجع : La conférence international pour la défense de la democrotie contre le terrorisme :
en Europe. Strasbourg. 1980.

^(٢) المرجع السابق

Doc. AS /pol /coll /Terr (32) 5.

^(٣) المرجع السابق

وسائل قسرية لخلق مناخ من الخوف الشعور بالكارثة لإفقاد الثقة بالحكومة القائمة تمهيداً لإقامة نظام جديد يحقق الأهداف الأيديولوجية لسياسة الإرهابيين^(١).

أما خارج هذا المؤتمر فإن الإرهاب عند البرفوسير G. LEVASSEUR هو الاستخدام المتعمد والمنظم لوسائل من طبيعتها إثارة الرعب لتحقيق أهداف معينة^(٢).

وفى رأى TRANTAM فهو العمل الإجرامى المرتكب بواسطة الرعب أو العنف أو إشاعة الخوف لتحقيق أهداف محددة^(٣).

أما البرفوسير S.GLASER فهو يعرف الإرهاب بإشاعة الخوف والهلع باستخدام العنف لتحقيق أهداف غير مشروعة^(٤).

ومما سبق يتضح أن الفقه المعاصر لم يستطع أن يقدم جديداً فى مشكلة الإرهاب، وقد انقسم فى ذلك إلى فريقين فى معظمه، فريق زاد المشكلة تعقيداً بإضافة مزيد من الغموض عليها بموجب انتماءات أيديولوجية، وفريق تخلص منها باللجوء إلى مفاهيم حشوية ليس لها مدلول قانونى، سبق تجاوزها مع الزمن كفكرة الرعب.

وأمام هذا الجذب الفقهى فى مشكلة الإرهاب، يثور التساؤل عن موقف نصوص القانون فى هذا الصدد؟ وهو موضوع البحث التالى:

(١) المرجع السابق
Doc. AS /pol /coll /Terr (32) 14 . voir aussi.Paul Wilkinson ,
"Political Terrorisme", Londres: Mac Millan, 1974, P. 44. Et Terrorisme and the Liberal
state , londres, mac millan, 1974, P. 47- 68.

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

المطلب الثالث: تعريف الإرهاب فى نصوص القانون الدولى

إن تتبع الإرهاب فى نصوص القانون الدولى يظهر إلى مدى كان تمزق هذه النصوص بين فكرة إرهاب الأفراد وإرهاب الدولة، الأمر الذى يظهر إلى أى مدى أيضاً كان عجز القانون الدولى عن استيعاب هذه الظاهرة. فنجد فى بعض الأحيان يتناول المشكلة كما لو كان الإرهاب فردياً وفى هذه الأحوال لا يمكننا تلمس تعريفاً للإرهاب بوصفه هذا، بل فقط بعض الأفعال أو الأشكال التى تعكس طابعاً إرهابياً. وفى أحيان أخرى يظهر القانون الدولى على صفحته صورة إرهاب الدولة ولكنه فى مثل هذه الأحوال لا يقدم تعريفاً على الإطلاق، بل مجرد مطالبة الدول على استحياء بالامتناع عن تنظيم أو تشجيع أعمال الإرهاب، ومن هنا تبدو الغرابة، إذ كيف يقع الالتزام بفعل أو الامتناع عن فعل لم يحدد مفهومه أو تعريفه أو وصفه القانونى بدقة بعد؟

خلاصة الباب الثانى

١- لم يستطع الفقه الدولى، أو الدول أو المؤتمرات أو الندوات الدولية. أو المنظمات الدولية أو الإقليمية التى عكفت على دراسة الإرهاب أن تتجح فى كشف طبيعته حيث باءت كل المحاولات بالفشل حتى بدأ الاتفاق على تعريف موحد عام للإرهاب فى الظروف الدولية الراهنة أمراً مستحيلاً. ولم تزد بعض المفاهيم المتفرقة هنا أو هناك المشكلة إلا غموضاً. كما وقفت المصالح الأيديولوجية المتعارضة عائقاً دون الوصول إلى هذا التعريف.

٢- أما نصوص القانون الدولى الممزقة بين فكرتى إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد فتعكس إلى حد بعيد: إلى أى مدى بدا القانون الدولى عاجزاً عن إدراج ظاهرة الإرهاب فى نظامه الوضعى. فأرهاب الدولة وإرهاب الأفراد ليسا إلا مجرد أشكال مختلفة لظاهرة الإرهاب لا تمس فى شئ جوهره الأساسى والذى يبقى واحداً فى جميع الأحوال. فازدواجية المعايير لنفس الظاهرة مهما تعددت صورها نوع من التبسيط.

٣- وفى ضوء هذا الفشل الذريع على كافة المستويات فلا يسعنا إلا التساؤل:

هل حقاً من الصعب تحديد مفهوم الإرهاب إلى هذا الحد؟

لا ننكر أن مشكلة الإرهاب معقدة للغاية، ولكننا نعتقد أن الفشل فى تحديد مفهومها لا يرجع إلى هذا التعقيد، بل على العكس إلى عدم إعطاء هذا التعقيد، التقدير الذى يستحقه. فالتحليل الذى تم بشأن ظاهرة الإرهاب حتى الآن يبين أن المشكلة تتعدى بكثير الإطار التى صاغ على أساسها الفقه الدولى وكافة الفقهاء الآخرين المشكلة. الأمر الذى يؤدى بنا إلى صياغة خلاصة الجزء الأول من هذه الدراسة على الوجه الآتى:

أولاً: إن الإرهاب ليس فقط جريمة مروعة ينكرها الجميع، وإنما يمثل حلقة من حلقات النضال السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى، وبالأحرى أحد

السمات الأساسية للثورات الكبرى التى كونت أصول الدول والحضارات المدنية الحديثة.

ثانياً: أن الإرهاب ليس مجرد جريمة تسبب أضرار لشخص معين أو دولة، وإنما هو محاولة كما لاحظ البروفيسور SOTTIL لاغتيال المدنية، وخطر دولي لأنه بطبيعته يهدد للنظام الاجتماعى بصفة عامة، وللنظام الدولي، وللأمن والمصالح الأساسية للدول والعلاقات السلمية.

ثالثاً: أن الإرهاب مشكلة لا تتعلق بهذا أو ذاك المجال من القانون، أو حتى من العلوم، وإنما تتعلق بذات الوقت بالقانون الجنائى والقانون الدولي، والقانون العام، والعلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. إلخ.

رابعاً: أن الإرهاب ليس موجهاً فى الواقع رغم ما يبدو على السطح، ضد أيديولوجية معينة، بل هو موجه ضد الأيديولوجية نفسها. ذلك أن تلك الأيديولوجيات القاصرة، التى تستخدم للإرهاب فى صراعاتها، لا تعلم أن مصير العالم لن يتحدد فى الحقيقة فى ضوء الصراع بين الإنتاج الرأسمالى البرجوازي، والإنتاج الثورى الاشتراكي، ولكن فى ضوء الصراع بين كل هذه الأيديولوجيات نفسها وبين القوى الغامضة للتمرد والتى يعد الإرهاب تعبيرها الأكثر راديكالية.

خامساً: أن الإرهاب ليس مخالفة موجه ضد قاعدة قانونية معينة أو أخرى، وإنما هو يرفض القانون القائم نفسه. فهو ضد القانون وخارج القانون لأنه يستمد قانونه وشرعيته من ذاته وليس من نظام غيره. فهو القانون بالقوة فى مواجهة القانون بالفعل. وهو لا يستهدف انتهاك قاعدة قانونية وإنما فرض نظام قانوني، فليست القاعدة هى محل الرفض وإنما النظام كله أو مبدأ القانون القائم ذاته. ولذا فليس بحث الإرهاب فى ضوء النظام القائم إلا نوع من تضييع الوقت، ولكن الأجدى بحثها فى ضوء ما يجب أن يكون.

سادساً: فى بحث مشكلة الإرهاب نجد من خلال هذه الدراسة حتى الآن أن الطابع المعقد للمشكلة قد قوبل بتبسيط تعسفى، والطابع التعددى بتخصيص عبثى،

الأمر الذى أدى بالضرورة إلى تراكم المعارف والتفصيلات التى بعدت بنا كثيراً من المشكلة المركزية للإرهاب.

ولذا كان وضع هذه المعارف والأحكام المسبقة بين قوسين طوال هذا الجزء الأول من هذه الدراسة كمرحلة أولى ضرورياً طبقاً لمنهج دراسة الظواهر حتى يمكن استئناف الجزء الثانى على أسس موضوعية.

الجزء الثانى

البناء القانونى الخاص بالإرهاب STRUCTURE TYPIQUE

بعد استبعاد النظريات والأحكام المسبقة التى تمثل عائقاً نحو الرؤية الموضوعية الصحيحة للإرهاب، من خلال تحليلنا لمعطياته التاريخية والقانونية على ما سلف عرضه فى الجزء الأول من هذه الدراسة، نتناول بالبحث والتحليل فى هذا الجزء الكشف عن بنائه القانونى "SA STRUCTURE TYPQUE" وذلك بتحديد معناه الذى يميزه عن غيره من الظواهر الأخرى التى يمكن أن تتشابه معه.

وتطبيق منهج دراسة الظواهر فى هذه المرحلة من الدراسة على الظاهرة محل البحث يتبين لنا أن للإرهاب طبيعة خاصة به تميزه عن كافة الظواهر الأخرى، وهذه الطبيعة تتكون من عنصرين أو معيارين أساسيين هما:

الأول: معيار عام يتلخص فى كون الإرهاب منهج إجرامى وليس وسيلة إجرامية

الثانى: معيار خاص يتلخص فى الطابع المركب لعنصر التجريم فى الإرهاب وهو ما نتناوله بالإيضاح على التوالى:

الباب الأول

منهج الإرهاب كمعيار عام لتحديد مفهومه

تتلخص نقطة البداية فى تحديد مفهوم الإرهاب فى كونه منهج عمل إجرامى "METHODE D'ACTION" وليس وسيلة عمل إجرامية "MOYEN D'ACTION" تلك المسألة التى ترتب على إغفالها كافة صور الخلط والأحكام المسبقة التى ساهمت فى إضفاء ظلال كثيفة من الغموض على مفهومه مما أعاق الكشف عن طبيعته الحقيقية.

ومن ثم فقد بات الكشف عن مضمون هذا المنهج، أو إيضاح هذا المعيار شرطاً أولياً لكل محاولة لوصف الإرهاب أو تمييزه أو تصنيفه.

والفحص المتعمق لوصف الإرهاب يظهر لنا أن هذا المنهج يهدف إلى تحقيق غاية محددة لا يحيد عنها أبداً مهما اختلفت صورته أو تعددت وسائله، تلك الغاية تتحدد فى إقامة نظام قانونى معين. الأمر الذى يقتضى اتباع وسائل معينة تتناسب وتحقيق هذا الهدف. إلا أن هذه الوسائل لا يمكنها تحقيق هذا الهدف بطبيعتها، وإنما شريطة قيام علاقة سببية مباشرة فيما بينها تكون قادرة على ربط الأهداف بالوسائل، هذه العلاقة تتحدد فى "تعهد الإرهاب"، وذلك هو العنصر الثالث فى منهج الإرهاب.

وسنتناول بالشرح هذه العناصر الثلاثة فيما يلى:

الفصل الأول

هدف الإرهاب النهائي: إقامة نظام قانونى

مهما تنوعت صور الإرهاب وتعددت وسائله، ومهما اختلفت بواعثه أو تفاوتت أهدافه المرحلية، إلا أن له هدفاً نهائياً لا يمكن أن يحيد عنه أبداً، ألا وهو إقامة نظام قانونى، والذى بدونه لا يمكن تحقيق أهدافه الأخرى سياسية كانت أم اقتصادية أم أيديولوجية أم دينية... إلخ.

إن الكشف عن طبيعة المنهج الإرهابى ليس أمراً غاية فى الصعوبة وإنما فقط فى الخطورة، وذلك أنه يفتح أعين الفكر على حقيقة الأنظمة القانونية المعاصرة، فالتحول من الأنظمة القانونية القديمة القائمة على الأديان إلى الأنظمة الحديثة القائمة على قيم الإنسان مجرداً من أبعاده الدينية، لم يتم إلا باستخدام منهج معين لضمان هذا التحول الجذرى. هذا المنهج كما سبق بيانه لم يكن إلا الإرهاب. أو بالأحرى إن كانت هناك جريمة فالأمر الذى لا شك فيه أنها تتجسد فى أنظمتنا "القانونية" المعاصرة.

والإرهاب بلا أدنى شك جريمة أيضاً ولكن استناداً إلى أى نظام قانونى يمكن إعلان هذا التجريم؟ إذ من المستحيل وصف جريمة استناداً إلى جريمة أخرى. وهنا يكمن السبب الحقيقى وراء الغموض والخلط الذى فيه غرقت كافة النظريات والمفاهيم بشأن الإرهاب ذلك بسبب إغفالها لهذه الحقيقة التى لم يجرؤ على الإعلان بها أحد؛ لأن من شأنها مواجهة الحقيقة الأمر الذى يقتضى اختصار النظام القائم بصورة جذرية.

ولذلك لا يبدو غريباً فى نظرنا القول بأن هدف الإرهاب هو إقامة نظام قانونى. ففكرة القانون نفسها قد تم اغتيالها منذ الثورة الفرنسية وتصفية ما تبقى من آثارها مع الثورة الشيوعية مسروراً بالحركات الفوضوية والعدمية وما تبع ذلك من

تطورات حتى يومنا هذا إلى أن التقى الإرهاب أخيراً على أرض الواقع مع القانون
في ضوء أنظمة تسمح بطبيعتها لهذا الإرهاب أن يتحول إلى نظام قانوني.
هذا التناقض الفج نجده على مستوى النظام القانوني الدولي بقدر ما نجده أيضاً
على مستوى النظام القانوني الداخلي.

المبحث الأول

التناقض على مستوى النظام القانونى الدولى

استهداف الإرهاب فرض نظامه ليصبح واقعاً قانونياً يعد فى نظر القانون الدولى تعديلاً للنظام القانونى السارى باستخدام القوة. وهو ما يعد فى هذا النظر شكل من أشكال الحرب. الأمر الذى يجعلنا فى النهاية أمام تناقض صارخ فيما يتعلق بحكم الإرهاب، ذلك أن الأمر لا يخلو من فرضين.

الفرض الأول: أن يستهدف الإرهاب من خلال وسائله المحرمة فرض تسوية مشروعة طبقاً للقانون السارى، فى هذه الحالة فهو يتفق مع الشرعية الدولية أو مع القانون من حيث مضمونه ولا يعارضه إلا فى قواعده الشكلية فقط والتي تحرم استخدام القوة لتسوية النزاعات الدولية أو فى استخدامه لبعض الوسائل المحرمة فى نظر القانون.

فالأمر فى النهاية لا يعدو إلا أن يكون إعادة فرض الشرعية ولكن بوسائل غير مشروعة وهنا يثور التساؤل عن سبب عدم مشروعية هذه الوسائل ألا يكمن ذلك فى عدم عدالة النظام القانونى الدولى ذاته، أو على الأقل عجز نظام الأمن الدولى الذى جاء به ميثاق ١٩٤٥م عن ضمان الحد الأدنى لتطبيق قواعد هذا النظام وتأكيد فاعليته بفرض عدالته؟

الفرض الثانى: أن يستهدف الإرهاب فرض تسوية غير مشروعة أو إقامة نظام غير مشروع أصلاً، أى أنه يتعارض مع النظام القانونى السارى شكلاً وموضوعاً. وهنا يبدو التناقض مخزياً، إذ كم هى الأنظمة القانونية المعترف بشرعيتها اليوم قد نشأت أصلاً رغباً بالمخالفة للنظام القانونى الدولى السائد وليست إسرائيل هى المثل الوحيد فى هذا الشأن، بحيث يمكن القول بأن انتهاك القانون فى هذا الصدد هو نفسه مصدر القانون، وهكذا يبدو الإرهاب كوسيلة لإلغاء وإقامة النظام القانونى فى ذات الوقت. هذا النظام الجديد لا يمكن تبريره دون شك، فالنصر أو النجاح لا يحمو

الجُرم أو عدم المشروعية، ولكن عدم المشروعية لا تعنى تجاهل وجود نظام قانونى جديد له فاعليته، وبالتالي نصبح أما خيارين كلاهما مرّ:

إما الاعتراف بالنظام الجديد، وبالتالي إخضاع القانون إلى العنف والإرهاب. وإما تجاهل هذا النظام، أى الأمر الواقع، فيصبح القانون مجرد افتراض أو تصور ليس له علاقة بالواقع السياسى، وفى تجاهل الواقع السياسى لا شك تجاهل للواقع القانونى، ولذلك لا يمكن حل هذا التناقض من خلال القانون الدولى وإنما فقط من خلال توازن القوى، لأن هذا القانون قد استنفد كما سبق أن بينا إمكانياته القانونية لعدم مطابقة المضمون شكلاً وموضوعاً لقيم العدل المطلق أو العدل الإلهى الذى منه فقط يستمد مشروعيته وبالتالي يمكنه حل التناقضات التى تظهر على سطح الحياة الدولية.

المبحث الثانى

التناقضات على مستوى النظام القانونى الداخلى

بالنزول بقضية الإرهاب على مستوى النظام القانونى الداخلى يزداد الأمر تعقيداً ويصبح التناقض أكثر إحكاماً. فالإرهاب الذى يعد شكلاً من أشكال الحرب فى القانون الدولى يأخذ شكل الثورة فى القانون الداخلى، والصراع بين أمتين دولياً ينحصر فى داخل أمة واحدة داخلياً. إذ يظل محتفظاً رغم كل ذلك بشرعيته الشكلية، وإنما يتعلق بإعدام تام للنظام القائم الذى سيكون مستغرقاً تماماً ومستبدلاً بالنظام الجديد الذى يصادر بمقتضى مشروعيته الجديدة عناصر الشرعية القديمة.

وفى ضوء ذلك يستعصى التناقض على الحل قانوناً، إذ يرفض الإرهاب بمقتضى المنطق الذى يقوم عليه بناءه الداخلى ذاته أن يندرج ضمن النظام القانونى السارى، ومن هذا المنطق ذاته يرفض ذلك النظام استيعاب الإرهاب من خلال العلاقة الجديدة بينهما.

ذلك أنه إذا كان للثورة أن تجد فى القانون باباً لتنظيم أحكامها فالإرهاب له ذلك. ولكن من المقرر أن الثورة لا تستمد شرعيتها إلا من منطقها ذاته. ويكفى استعراض آراء الفقهاء وفلاسفة القانون لبيان طبيعة المأزق الذى يقع فيه القانون الوضعى فيما يتعلق بالثورة، وبالتالي الإرهاب.

الفصل الثانى

وسيلة الإرهاب الأساسية: الإخلال بالنظام العام

إذا كان من الضرورى أن تكون وسيلة الإرهاب متفقة وطبيعية الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه، ألا وهو فرض نظامه القانونى، فلا شك أن الإخلال بالنظام العام هو الوسيلة الأساسية التى تسمح للإرهاب بتعديل النظام القانونى لخصمه من أجل إقامة نظامه الذى يدعيه.

ذلك أن النظام العام يعنى مجموعة القواعد التى تشكل الحد الأدنى لحماية النظام والتى يؤدى الإخلال بها إلى انهيار المجتمع داخلياً كان أم دولياً.

ومن هان تشكل هذه القواعد أهمية خاصة بالنسبة لمنهج الإرهاب، بوصفها الموضوع الأساسى "OBJET DE TERRORISME" للمنهج الإرهابى، إذ من الطبيعى أن تكون القواعد التى يتوقف عليها حفظ النظام العام القائم هدفاً أو موضوعاً لمنهج يستهدف تدمير هذا النظام. فقواعد النظام العام لا تجسد الروابط التى تضمن وحدة وتكامل النظام القانونى فقط بل تضمن وجوده ذاته فلا يمكن تصور نظام قانونى بدون هذه الروابط مطلقاً والتى يطلق عليها "روابط النظام العام". والتى من خلالها يمكن للنظام القانونى أن يكون تعبيراً عن المبادئ الناشئة عن "الإرادة العامة" كما فى قانون روسو "ROUSSEAU" أو إرادة طبقة كما فى القانون الماركسى. وبدون هذه الروابط يفقد النظام القانونى وسائل الاتصال بمصادر شرعيته ويضحي غريباً عن الإرادة التى عنها صدر، وبالتالي لا يعود موافقاً لها، وتفقد الأشياء تسلسلها، وتدرجها وبالتالي يفقد النظام القانونى تدرجه وترتيبه، "SA HIERARCHISATION" أى يضحي فوضى "DESORDRE".

وإبراز قواعد النظام العام أمر له أهميته فى التمييز بين ما يمكن أن نطلق عليه "موضوع الإرهاب" "OBJET DU TERRORISME"، والموضوع المرهب "OBJET TERRORISE" فالثورة الفرنسية لم تستخدم الرعب "TERREUR" ضد

مناهضيها فقط، بل المعتدلين، ورجال الدين، والنبلاء والمؤمنين، وأخيراً كائناً من كان "N'IMPORT QUI".

فكرة "كائناً من كان" هنا استخدمها الفقهاء كموضوع للإرهاب "OBJET DU TERRORISME" ومع ذلك فاغتيال الاسكندر الثانى ليس كائناً من كان، ولم يشك أحد فى أنه عمل إرهابى.

فما هو المعيار المشترك بين فكرة "كائناً من كان" أى فكرة "الأبرياء" "INNOCENT" ورئيس الدولة غير البرئ فى نظر مغتاليه؟.

هذا المعيار هو روابط النظام العام والذى أغفله الفقهاء ونصوص القانون فى صياغة مفاهيم الإرهاب الأمر الذى أدى إلى حبس كافة المفاهيم المصاغة حتى الآن فى دائرة العلوم السيكلوجية أو الاجتماعية دون إمكان ترجمة ذلك إلى مفاهيم قانونية. فروابط النظام العام هى موضوع الإرهاب "OBJET DU

TERRORISME" أما فكرة الأبرياء "INNOCENT" أو "N'IMPORTE QUE" التى صاغها فقهاء الثورة الفرنسية، وبعض فقهاء المؤتمر الدولى لتوحيد القانون الجنائى أو الشعب "POPULATION" أو العامة "PUBLIC" أو الجموع "MASSE" التى صاغتها اتفاقية مكافحة الإرهاب ١٩٣٧م ، أو "الشعوب التى تناضل من أجل حرياتنا التى صاغتها اللجنة الخاصة بدراسة موضوع الإرهاب فى الأمم المتحدة. كل ذلك ليس إلا الموضوع المرهب "OBJET TERRORISE".

فهذه الجموع أو الشعوب أو الأبرياء أو رئيس الدولة أو غيرها من الأفكار ليست موضوعاً للإرهاب بقدر ما هى تعبير عن روابط النظام العام التى يؤدى الإخلال بها إلى تمكن الإرهاب من تحقيق أهدافه.

الفصل الثالث

علاقة السببية بين هدف الإرهاب ووسيلته: نية الإرهاب

لا يكفي الإخلال بقواعد النظام العام حتى يتمكن الإرهاب من تحقيق منهجه بل يجب أن يكون هذا الإخلال هدفاً في ذاته. فطالما أن هدف الإرهاب هو النظام العام يجب أن يتم كذلك بصورة نسقية أو منهجية مستمرة "SYSTEMATIQUE".

هذا الطابع النسقي أو المنهجي للإخلال بالنظام العام هو الذى يضمن علاقة السببية بين أهداف ووسائل الإرهاب، ويترجمه من الناحية الموضوعية فى النظام القانونى الداخلى القواعد المتعلقة بتنظيم سلطة الدولة، فعند مستوى هذه القواعد يتوقف تدرج النظام القانونى كله. وفى النظام القانونى الدولى يترجمه القواعد المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين.

وشرح هذين النوعين من القواعد بطول ولكن يمكن تلخيصها فى الآتى:

أولاً: قواعد النظام العام المتعلقة بتنظيم سلطة الدولة

ورغم أن هذه القواعد متنوعة ومتغيرة فى الزمان المكان، إلا إنه يمكن إجمالها فيما يلى:

- ١- شكل الحكومة "ملكية أو جمهورية ... إلخ".
- ٢- شكل النظام السياسى "ديمقراطى - تيوقراطى ... إلخ".
- ٣- شكل الدولة "دولة بسيطة - دولة اتحادية - اتحاد فيدرالى - كونفدرالى ... إلخ".
- ٤- شكل سلطات الدولة "سلطات تشريعية - قضائية - تنفيذية".

ثانياً: قواعد النظام العام المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدولى

على عكس النظام الداخلى، لا ينعقد النظام القانونى الدولى فى بناءه رأسياً عند قمة السلطة، وإنما أفقياً فى العلاقة بين أطراف هذا النظام نفسه. وبالتالي فإذا كان من غير الممكن إرهاب النظام الداخلى إلا عند مستوى القمة أى السلطة، فإنه يمكنه

إرهاب النظام الدولي عند مستوى القاعدة، أى أطرافه أعضاء الجماعة الدولية ومن هنا يثور التساؤل عن ماهية القواعد التى يفترض الإخلال بها توافر نية الإرهاب أى نية فرض النظام الجديد؟

فى الواقع، فإنه رغم الصعوبات والمشكلات التى تثيرها فكرة النظام العام فى القانون الدولى إلا أن هناك رغم الخلافات الجذرية اتفاق على بعض المبادئ الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولى.

وفى هذا الإطار يمكننا اعتبار القواعد المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدولى معياراً موضوعياً لنية الإرهاب التى تحرم استخدام القوة فى العلاقات الدولية أو تلك التى تعرض حل النزاعات بالطرق السلمية (م ٤/٢، م ٣٣ من الميثاق). ونستند فى ذلك إلى المبررات الآتية:

١- اعتباراً من عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة لم يعد للدول الحق فى إعلان ما كان يطلق عليه "الحرب العادلة" فى القانون الدولى التقليدى، إذ نشأ بهذا النظام سلطة فوق الدول تم بمقتضاها مصادرة سلطات كافة الدول لصالح هذه السلطة الشكلىة المتمثلة فى الأمم المتحدة بصرف النظر عن عجز هذه المنظمة بوسائلها السياسية والقانونية عن ضمان السلم والأمن الدوليين على الأقل فى المرحلة الراهنة من تطورها.

٢- أن انتهاك القواعد المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين تعكس بطبيعتها النية فى فرض نظام المعتدى وبالتالي نية الإرهاب بعكس القواعد الأخرى المتعلقة بالنظام العام والتى لا تفترض ذلك مثال ممارسات التفرقة العنصرية أو الاتجار فى الرقيق والتى وإن كانت من قواعد النظام العام إلا أنها لا تفترض نية فرض النظام.

- ٣- إن انتهاك القواعد المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين تفترض بالضرورة الإخلال بالقواعد المتعلقة بتنظيم الدولة في النظام القانوني الداخلي، وبالتالي تتحقق نية الإرهاب بشقيها على المستوى الداخلي والخارجي.
- ٤- على كل الأحوال فإن طبيعة النظام القانوني محل الاعتداء الإرهابي نفسه هي التي تحدد في أي مستوى من بناءه القانوني يتحقق الإرهاب.

الباب الثانى

الطابع المركب لعنصر التجريم فى الإرهاب كمعيار خاص لتحديد مفهومه

يشير التجريم فى الإرهاب مشكلة معقدة حيث يبدو فى بعض الأحيان كعنصر ثانوى مكمل ومستقل عن بناءه القانونى، وفى أحيان أخرى يبدو كأنه عنصر جوهري فى هذا البناء. والأمر الذى أدى إلى إعاقة الجهود المبذولة لقمعه على كافة المستويات.

الفصل الأول

تناقض محتوى التجريم الإرهابى

ويبدو أن هذا التناقض فى تعارض الطابع السياسى "الداخلى" والدولى للإرهاب والنسبة ترجع إلى اختلاف التقدير فيما يتعلق بتكييف هذه الظاهرة فبينما يرجح الطابع السياسى إلى مقتضيات زمان ومكان الفعل، وبالتالي تخفيف طابعه الإجرامى، يضرب العنصر الدولى صفحاً عن الاختلاف بين الأنظمة القانونية للدول، واضعاً فى المقام الأول هذا الطابع الإجرامى.

فالعامل المعتبر جريمة جنائية فى دولة أو زمان معين أو طبقاً لظروف معينة ربما لا يتعدى مجرد جنحة أو مخالفة بل وربما مشروعاً فى دولة أخرى أو زمن آخر طبقاً لظروف مختلفة. فالطابع السياسى يؤدى إلى تهميش العنصر الإجرامى فى الإرهاب ليصبح عنصراً ثانوياً أو مكملًا وليس جوهرياً فى بناءه القانونى.

وعلى العكس فإن الطابع الدولى يجرّد الفعل من كل وصف قانونى خاص بالزمان أو المكان أو الظروف لكى لا يرى إلا كجريمة ضد النظام العام لكل الدول، أو الجماعة الدولية فى مجموعها. حينئذ يعتبر التجريم عنصراً جوهرياً فى الإرهاب ومكوناً لبناءه القانونى.

ومناقشة هذا التناقض في الإرهاب يطول بين فقهاء القانون الدولي بما لا يتسع
هذا الملخص لبيانه، إلا أن النتيجة المترتبة على هذا التعارض قد انعكست سلبياً
على إجراءات قمعه التي بدت عاجزة بالتبعية أمام هذه الظاهرة.

الفصل الثانى

قمع الإرهاب فى ضوء تناقض محتواه الإجرامى

انعكس التناقض الحاد فى المحتوى الإجرامى للإرهاب على النظام القانونى الدولى الوضعى لمكافحته بما يكشف عن ثغرة خطيرة فى هذا النظام نجمت أساساً عن التفاوت الحاد فى العلاقة بين القانون الدولى والداخلى، أو بين سيادة الدولة وسيادة القانون.

المبحث الأول

فراغ قانونى فى نظام القمع الدولى للإرهاب

أولاً: فيما يتعلق بتجريم الإرهاب

والملاحظة الأساسية التى تفرض نفسها فى هذا الصدد هو انعدام أية أداة دولية لتجريم الإرهاب بوصفه هذا أى كمنهج عمل " METHODE D'ACTION " باستثناء اتفاقية جنيف لقمع الإرهاب المبرمة عام ١٩٣٧م تحت إشراف عصبة الأمم والتى لم تدخل حيز النفاذ أبداً إذ لم تصدق عليه إلا دولة واحدة فقط وهى الهند.

فيما عدا ذلك فلا يتعدى الأمر تجريم بعض الأفعال التى يمكن قياسها أو تشبيهها بالإرهاب مثال:

- ١- اتفاقية لاهائ لخطف الطائرات والمبرمة فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠م.
- ٢- اتفاقية مونتريال بشأن الأفعال الموجهة ضد الطائرات فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧١م.
- ٣- الاتفاقية الأوروبية لتسليم المجرمين والمنعقدة فى باريس ١٣ ديسمبر ١٩٥٧م ، اتفاقية منع وقمع الجرائم الموجهة ضد الأشخاص المتمتعين بالحصانة الدولية بما فيهم الدبلوماسيين والمبرمة ١٤ ديسمبر ١٩٧٣م.

٤- اتفاقية واشنطن لمنع وقمع أعمال الإرهاب والتي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص إذا ما نتج عن ذلك انعكاسات دولية والمبرمة بواشنطن في ٢ فبراير ١٩٧١م.

٥- الاتفاقية الدولية لحجز الرهائن في ١٧ ديسمبر ١٩٧٩م .

٦- الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب وهي على عكس ما يوحي عنوانها لا تعرف الإرهاب وإنما جرمت فقط بصورة تحكيمية كل عمل عنف خطير موجه إلى حياة أو سلامة أو حريات الأشخاص.

٧- اتفاقية الحماية البدنية فيما يتعلق بالمواد النووية والمبرمة بفيينا في ٣ مارس ١٩٨٠م.

٨- اتفاقيات جنيف المتعلقة بالقوانين الإنسانية المنعقدة عام ١٩٤٩م، ولاهاي ١٩٠٧م، وكذا القواعد التي قررها المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر وغير ذلك من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة المتوالية في هذا الشأن.

وأياً كان الأمر من تجريم هذه الأعمال، فهي فضلاً عما سبق ذكره لا تنصب على البناء القانوني للإرهاب في ذاته وإنما على أعمال متفرقة قد يكون لها طابع الإرهاب من عدمه، فضلاً عن أن الجرم هنا ينصب على آثار الفعل لا على الفعل ذاته.

ثانياً: فيما يتعلق بمبدأ التسليم والعقاب AUT PUNIER AUT DEDERE

يستند مبدأ العقاب أو التسليم من ناحية إلى الاختصاص الدولي، ومن ناحية أخرى إلى التسليم غير المشروط للمتهمين بالعمل الإرهابي وذلك نتيجة منطقية لاعتبار الإرهاب جريمة دولية.

١- هذا المبدأ واجه عقبات وآثار ومشاكل جمة عند تطبيق الاتفاقيات المختلفة المتعلقة بموضوع الإرهاب خاصة عندما تكشف الأعمال المرتكبة عن طابع سياسى لاعتبارات دينية أو عرقية أو وطنية... إلخ.

فقاعدة عدم تسليم المجرمين السياسيين تعد قاعدة مستقرة فى النظام القانونى الدولى العرفى والتعاهدى.

ومن ذلك اتفاقية جنيف لمكافحة الإرهاب ١٩٣٧م والتي تترك لأطراف المعاهدة الحكم النهائى فى بيان ما إذا كان الفعل المرتكب ذا طابع سياسى من عدمه.

كما أن الالتزام بالتسليم أضحى عقيماً فى ضوء القيود التى تفرضها بعض الاتفاقيات بشأن تفسير نصوصها أو تكيف الأفعال المجرمة فيها، كاتفاقية واشنطن ١٩٧١م حيث تنص فى م ٦ على أن أى من نصوصها لا يمكن تفسيره بصورة تخل بحق اللجوء السياسى.

٢- أما عن ملاحقة الجناة وعقابهم، فرغم النص عليه فى أكثر من الأدوات الدولية بصورة مشددة وصارمة، إلا أنه تعرض لكثير من القيود التى أفرغته من مضمونه الحقيقى:

ومن ذلك اتفاقية جنيف ١٩٣٧ لقمع الإرهاب، فبعد أن قررت بصورة واضحة وصارمة التزام الدول بملاحقة وعقاب مرتكبى هذه الأعمال إذا ما لجئوا إلى أراضيها كما لو كانت قد ارتكبت عليها، عادت لتعفى الدول من هذا الالتزام إذا تعلق الأمر بمواطنيها فى أحوال معينة أو الأجانب بشروط معينة وكذلك فى بعض الاتفاقيات الأخرى يبدوا فيها ترجيح مبدأ حرية التسليم وملائمة الملاحقة على مبدأ الالتزام بالتسليم أو العقاب كاتفاقية لاهى فى مادتها السابعة حيث علقت الالتزام بالتسليم أو المتابعة على ظروف اكتشاف المتهم بالخطف "خطف الطائرات". وهو نفس الشأن فى اتفاقية مونتريال التى أورت نفس الحكم، وكذا اتفاقية واشنطن، والاتفاقية الأوروبية واتفاقية حجز الرهائن.

ثالثاً: فيما يتعلق بالقضاء الدولي لمحاكمة الإرهاب

من المعروف أن فكرة القضاء الدولي عموماً مرت بتطورات عديدة، لا محل للتعرض لها في هذه المعالجة. أما عن الإرهاب فرغم الاتجاهات المعارضة لإنشاء قضاء دولي خاص بالإرهاب باعتبار أن ذلك خطوة متسارعة كثيراً، إلا أن الاتجاه الغالب هو ملائمة بل وحتمية إنشاء هذا القضاء الآن.

وتشير قضية القضاء الدولي للإرهاب مشكلة المسؤولية الجنائية الدولية للدول وهي قضية شائكة لا محل للتعرض لها أيضاً الآن.

والواقع أن دراسة الميكانيزم الخاص بالقضاء الدولي يلقي الضوء على أسباب فشل هذا المشروع والذي يتلخص في التعارض بين اتجاهين مختلفين: الأول يعبر عن الماضي والآخر عن الحاضر، الأول مندرج في إطار محاولة التوفيق والتنازل لمصالح الدول على حساب المصلحة الدولية، والثاني مندرج في إطار مثالي حالم عاجز عن التعامل مع الواقع.

وقد تبدى هذا الفشل في الماضي في فشل اتفاقية جنيف لإنشاء محكمة جنائية دولية عام ١٩٣٧ م والخاص بالإرهاب، وفي الحاضر في مشروع المحكمة الجنائية الدولية ١٩٨٤ م.

رابعاً: فيما يتعلق بممارسات الدول:

وهنا يثور التساؤل إلى أي مدى كانت الدول صادقة في الالتزام بالواجبات التي اضطلعت بها في المعاهدات التي وقعت وصدقت عليها، وبالمبادئ التي أعلنتها والقرارات التي اعتمدها؟

والإجابة ليست خافية مطلقاً فممارسات الدول لا تظهر فقط مدى هشاشة النظام الدولي لقمع الإرهاب وإنما إلى أي مدى الاستهانة والسخرية بقواعد ومبادئ القانون الدولي والالتزامات الناشئة عنه والحالة المتردية التي وصلت إليها العلاقات الدولية إلى الحد الذي يمكن معه القول أن هذه الممارسات تسير في اتجاه تدعيم الإرهاب والأمثلة لا تحتملها هذه المعالجة.

المبحث الثانى

إمكانية ملئ الفراغ القانونى فى النظام الدولى لقمع الإرهاب

من الصعب ملئ الفراغ القانونى الخاص بالإرهاب فى النظام القانونى الدولى
لسببين رئيسيين:

السبب الأول: عجز النظام القانونى الدولى عن تكيف الفعل الإرهابى فى ضوء قواعد
محددة:

سبق أن بينا انعدام نظام خاص لتجريم الإرهاب فى القانون الدولى باستثناء
بعض الأفعال التى يمكن أن تتشابه معه.

وفى هذا النظر يجسد الإرهاب تناقضاً بين القواعد القانونية الدولية ذاتها ، الأمر
الذى يصعب معه الاعتراف بصلاحيه هذه القواعد.

فى داخل النظام القانونى الدولى، نجد التعارض بين قواعد الشكل " Règles de
forme " وقواعد الموضوع " Règles de contenu " صراحةً فى ضوء قواعد الشكل
يعتبر الإرهاب جريمة ضد النظام العام الدولى خليفة بعقاب دولى رادع نظراً
لخطورتها الاستثنائية على العلاقات الدولية.

فى حين طبقاً لقواعد الموضوع فلا يعدو الإرهاب عملاً مشروعاً فقط بوصفه
شكلاً من أشكال النضال ضد القمع والاستعمار حقوق الإنسان، بل عملاً يستحق
الإشادة والمساعدة بالنظر على عدالة قضيته.

وعلى ذلك فبينما يمكن تكيف إرهاب الدولة بالنظر إلى قواعد الشكل على أنه
جريمة عدوان، يمكن تكيفه فى المقابل بالنظر إلى قواعد الموضوع على أنه دفاع
شرعى أو حق الرد أو الانتقام الذى يعد مشروعاً فى نظر كثير من الدول حالياً
وعلى رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل.

كذلك بالنسبة لإرهاب الأفراد، فبينما يمكن وصف هذه الأفعال بالنظر إلى قواعد
الشكل على إنها جريمة دولية تكشف عن صور متعددة يمكن على العكس وصفها

بالنظر إلى قواعد الموضوع على إنها نوع من النضال المشروع من أجل الحرية
وتقرير المصير وحقوق الإنسان.

أما في العلاقة بين القانون الدولي والداخلي فقد تبين إلى أى حد كانت ممارسات
الدول فيما يتعلق بالإرهاب تقف حائلاً دون الوصول إلى حل بسبب حريتها شبه
المطلقة في تكيف الفعل أولاً ثم في ملاحظته أو تسليم مرتكبيه ثانياً.

السبب الثاني: عجز النظام القانوني الدولي عن التوافق مع الناموس الكوني:

وهذا يندرج في إطار ما يجب أن يكون إذ أن خلو النظام الدولي من مبدأ أعلى
من الإنسان وقيمه وقوانينه الوضعية يجعل من المستحيل حسم نزاع بشأن قاعدة
معينة.

إن فكرة القواعد الآمرة التي أقرتها اتفاقية فيينا في مادتها ٥٣ والتي تقوم على
أساس فكرة القواعد المقبولة والمعترف بها من الجماعة الدولية في مجموعها ليست
كما يقول R. ARON إلا وهما يخفى وراءه مجتمعاً تطغى فيه عوامل التمزق على
عوامل الوحدة.

ذلك أن سمو مبدأ أو قاعدة معينة يتعلق بها ويتوقف عليها شرعية النظام
القانوني الدولي كله ليست قضية رأى أو تقدير للأمر مرتبط بقيم البشر، وإنما
قضية مبدأ أعلى وحقيقة ثابتة ومستقلة عن تقدير الإنسان ومعارفه، إذ ليس عليه إلا
اكتشافها فقط لا خلقها.

ذلك الاستقلال وذلك الثبات هما اللذان يكشفان عن الطبيعة الآمرة لهذه القواعد
وبمقتضاها تنتظم كافة عناصر النظام القانوني في تسلسل عادل ومتوازن.

وهذا التوازن وهذا العدل هما الأساسان اللذان يعكسان الوظائف الأساسية لهذا
النوع من القواعد ألا وهي وظيفة العدل ووظيفة السلام.

ومن هنا كان فشل النظام القانوني الدولي في الاضطلاع بوظائفه الأساسية في
تحقيق العدل والسلام.

خلاصة الجزء الثانى

يتضح مما سبق أن للإرهاب نهج خاص يتمثل فى هدف ووسيلة خاصة به وعلاقة سببية تربط الهدف بالوسيلة وبالتالي تحقيق الإرهاب لأهدافه. كما أن للإرهاب طبيعة خاصة بشأن عنصر التجريم فيه أدى تناقضها إلى فشل النظام الدولى لقمع هذه الظاهرة.

خلاصة عامة

تكشف دراسة الإرهاب عن أزمة حادة في النظام القانوني الدولي بصفة خاصة وفي الأنظمة القانونية الوضعية بصفة عامة. ومرجع ذلك إلى خلو هذه الأنظمة من مبدأ أعلى من العقل الإنساني وتقديراته وقيمه المختلفة باختلاف الزمان والمكان، الأمر الذي يؤدي من خلال القوانين الوضعية إلى فرض سلطة غير مشروعة ويكرس القوة من خلال الأمر الواقع كمصدر أساسي للقانون.

ولكن هذه الأزمة في مجال القانون تعكس في الحقيقة أزمة العالم المتمدين في كافة أنظمتها ومظاهر حياته وحضارته التي قطعت صلاتها بالناموس الكوني. فكل نظام على الأرض لا يستمد شرعيته من هذا الناموس الكوني القائم على دعائم الإيمان بالله فهو نظام محكوم عليه بالفوضى والفناء.

على كل حال، ورغم صعوبة إقناع العقلية القابعة في سجن المادة والمحسوس بهذا النظر، فإن الحقيقة أن قوانين الناموس الكوني هي التي تفرض نفسها في النهاية حتى ولو بدا الاتجاه المعاكس هو المنتصر، إذ أن ذلك موقوت.

وفي هذا الإطار فإن الذي يميز النظام من الفوضى طبقاً لهذا المعيار العام، هو أن النظام، مهما كان متغيراً بحسب الزمان والمكان هو القادر على ترجمة المبادئ العليا للناموس الكوني طبقاً لمنهجه ووفقاً لظروف وجوده، بينما تختزل الفوضى إلى حيز الواقع أو المتغير فقط فتدور في حلقة مفرغة من الفوضى وعدم العدالة إلى حين. وبقدر الاستناد إلى هذه المبادئ العليا بقدر اندماج النظام القانوني في الناموس الكوني، وبقدر بعده عن هذه المبادئ يكون استفادته بواسطة المتغيرات والأحداث إلى أن يضحي عدماً محضاً.

فعالم المتغيرات لا يمكن له أن يستمر بدون الاستناد إلى مبادئ عليا لا توجد إلا في عالم الحقائق والثبات.

